الملخص التنفيذي للدراسة الموسومة

(الوعي المجتمعي أتجاه حقوق المرأة في بغداد والانبار "دراسة ميدانية تحليلية").

اولاً:- أهمية البحث : تشكل قضايا المرأة وحقوقها وحمايتها محورًا أساسيًا في جهود التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية، خصوصًا في المجتمعات التي تتداخل فيها التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بشكل معقد، كما هو الحال في السياق العراقي. وانطلاقًا من أهمية بناء فهم عميق ودقيق لهذا الواقع، يأتي هذا التقرير البحثي ليسلط الضوء على التصورات المجتمعية تجاه أدوار المرأة وحقوقها، ومستوى الوعي بالقضايا المرتبطة بحمايتها وتمكينها، وذلك من خلال الجمع بين البعدين النظري والتطبيقي

ثانياً:- أهداف البحث تهدف الدراسة إلى رصد الاتجاهات السائدة في المجتمع، والكشف عن التحديات البنيوية التي تعيق تمكين المرأة، فضلاً عن تحديد الفرص الممكنة لتعزيز حقوقها، مع التركيز على فهم القنوات الأكثر تأثيرًا في تشكيل الوعي المجتمعي ونقل الرسائل المتعلقة بحقوق المرأة. كما تسعى منظمة الطيبة للإغاثة والتنمية من خلال هذا التقرير إلى بناء قاعدة معرفية قائمة على الأدلة والبيانات الميدانية، بما يسهم في تطوير استراتيجيات تواصل مجتمعي أكثر فعالية، تراعي الخصوصية الثقافية والدينية والاجتماعية، وتدعم جهود المناصرة والتوعية بطريقة مستدامة ومؤثرة. ومن شأن هذا التوجه أن يعزز من تصميم تدخلات دقيقة تستجيب للاحتياجات الحقيقية، وتفتح المجال أمام شراكات فاعلة مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المؤثرة، بما يسهم في إحداث تغيير ملموس في واقع المرأة والمجتمع ككل.

ثالثاً:- مشكلة البحث ، وجود تفاوت واضح في مستوى الوعي المجتمعي تجاه حقوق المرأة بين البيئات الاجتماعية المختلفة، وما يرافق ذلك من تباين في المواقف تجاه قضايا المشاركة، والتمكين، والمساواة، والحماية من العنف. وعلى الرغم من التطورات القانونية والحقوقية المتعلقة بحقوق المرأة في العراق، إلا أن الواقع الاجتماعي ما زال يشهد تحديات متعددة تحدّ من فاعلية هذه الحقوق وتطبيقها عمليًا.

ومن هنا تسعى الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيس يتمثل في: ما مستوى الوعي المجتمعي تجاه حقوق المرأة في محافظتي بغداد والأنبار؟ وما أبرز العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المؤثرة في تشكيل هذا الوعي؟ ويتفرع عن ذلك عدد من التساؤلات الفرعية:

1. ما طبيعة اتجاهات المجتمع تجاه حقوق المرأة؟
2. هل توجد فروقات بين بغداد والأنبار في مستوى الوعي والقبول المجتمعي؟
3. ما أثر التعليم، والإعلام، والخطاب الديني، والعادات والتقاليد في تشكيل الوعي بحقوق المرأة؟
4. إلى أي مدى يسهم الوعي المجتمعي في تعزيز تمكين المرأة ومشاركتها المجتمعية؟

رابعاً:- المنهجية المستخدمة

اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** بوصفه من أكثر المناهج ملاءمة لدراسة الظواهر الاجتماعية وتحليلها، إذ يهدف هذا المنهج إلى وصف واقع الوعي المجتمعي تجاه حقوق المرأة في محافظتي بغداد والأنبار، وتحليل الاتجاهات والمواقف المرتبطة بهذه الحقوق، فضلًا عن الكشف عن العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المؤثرة فيها. ويقوم المنهج الوصفي التحليلي على جمع البيانات والمعلومات الميدانية من أفراد العينة باستخدام أدوات علمية مثل الاستبانة والمقابلات، ومن ثم تنظيم هذه البيانات وتحليلها إحصائيًا وتفسيريًا للوصول إلى نتائج دقيقة تعكس طبيعة الوعي

المجتمعي واتجاهاته.
كما يساعد هذا المنهج في تفسير الفروقات بين البيئات الاجتماعية المختلفة، وبيان مدى تأثير متغيرات مثل المستوى التعليمي، والجنس، والعمر، والعادات والتقاليد، والخطاب الإعلامي والديني، في تشكيل المواقف تجاه حقوق المرأة، بما يسهم في تقديم تصور علمي واقعي يمكن الاستفادة منه في وضع التوصيات والمعالجات المناسبة. ، لذلك اعتمدنا في المسح الميداني ، لمجتمع الدراسة مستهدفة في كل من محافظتي بغداد والانبار لعينة عشوائية استخدمت فيها أدوات جمع البيانات متضمن الاتي

أ. المقابلات الفردية في إطار هذا المسار الميداني، تم إجراء مجموعة من المقابلات الفردية المعمقة مع شخصيات تمتلك خبرة قانونية ومؤسسية ومجتمعية.

ب. استبانة لـ 250 شخصية من كلا المحافظتين بغداد والانبار

ت. جلسات استماع مركزة جلستين في بغداد جلستين وأخرى في محافظة الانبار

كذلك تم استخدام المنهج المقارن بهدف إجراء مقارنة علمية بين محافظتي بغداد والأنبار في مستوى الوعي المجتمعي تجاه حقوق المرأة، والكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين البيئتين الاجتماعيتين والثقافيتين في التعامل مع قضايا المرأة وحقوقها.
ويُسهم المنهج المقارن في تحليل تأثير المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في تشكيل اتجاهات الأفراد نحو حقوق المرأة، من خلال مقارنة استجابات أفراد العينة في المحافظتين، وبيان مدى اختلاف المواقف تبعًا لاختلاف البيئة الاجتماعية ومستوى التعليم وطبيعة العادات والتقاليد والخطاب السائد . اذ يساعد هذا المنهج في الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية بشأن طبيعة الوعي المجتمعي، وتحديد العوامل التي تعزز أو تحدّ من تقبّل حقوق المرأة، الأمر الذي يتيح تقديم تفسيرات علمية للفروقات المجتمعية، واقتراح معالجات وتوصيات تتناسب مع خصوصية كل محافظة.

خامساً:-أبرز النتائج ، أظهرت الدراسة :-

1. وجود تفاوت في مستوى الوعي المجتمعي تجاه حقوق المرأة بين محافظتي بغداد والأنبار، إذ كان مستوى الوعي والقبول المجتمعي أعلى نسبيًا في بغداد مقارنة بالأنبار.
2. بينت النتائج أن المستوى التعليمي يُعد من أكثر العوامل تأثيرًا في تشكيل الوعي بحقوق المرأة، اذ ارتفعت درجة تقبّل الحقوق والمساواة لدى الفئات الأكثر تعليمًا.
3. كشفت الدراسة عن استمرار تأثير العادات والتقاليد الاجتماعية في الحد من تقبّل بعض حقوق المرأة، لاسيما ما يتعلق بالمشاركة السياسية والاستقلال الاقتصادي واتخاذ القرار
4. ظهرت النتائج أن الخطاب الديني والإعلامي يمارس دورًا محوريًا في توجيه اتجاهات المجتمع، سواء بصورة إيجابية داعمة لحقوق المرأة أو بصورة تقليدية تحدّ من هذه الحقوق.
5. بينت الدراسة وجود دعم مجتمعي متزايد لحق المرأة في التعليم والعمل، مقابل استمرار تحفظات اجتماعية تجاه بعض القضايا المرتبطة بالمساواة والتمكين .
6. كشفت الدراسة عن ضعف الوعي القانوني لدى شريحة من المبحوثين فيما يتعلق بالتشريعات والحقوق التي تكفلها القوانين العراقية للمرأة.
7. أوضحت النتائج أن المرأة ما تزال تواجه تحديات اجتماعية وثقافية تحدّ من مشاركتها الفاعلة في الحياة العامة وصنع القرار.

سادساً: أبرز التوصيات

1. تعزيز برامج التوعية المجتمعية المتعلقة بحقوق المرأة من خلال المؤسسات التعليمية والإعلامية ومنظمات المجتمع المدني.

2. إدماج مفاهيم المساواة وحقوق المرأة ضمن المناهج الدراسية بما يسهم في بناء ثقافة مجتمعية داعمة للحقوق والعدالة الاجتماعية.
3. دعم الخطاب الإعلامي والديني المعتدل الذي يعزز مكانة المرأة ويدعم مشاركتها في المجتمع بعيدًا عن الصور النمطية.
4. إقامة دورات وورش عمل توعوية في بغداد والأنبار تستهدف مختلف الفئات الاجتماعية لزيادة الوعي بالحقوق القانونية والاجتماعية للمرأة.
5. تفعيل دور مؤسسات الدولة في تطبيق القوانين المتعلقة بحماية المرأة وضمان حقوقها بصورة عملية وفاعلة.
6. تشجيع مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار والعمل السياسي والاجتماعي بما يعزز دورها التنموي داخل المجتمع
7. إجراء المزيد من الدراسات الميدانية المقارنة حول قضايا المرأة في المحافظات العراقية المختلفة للكشف عن طبيعة التحديات والاختلافات المجتمعية.

سابعاً: - اخيراً؟

ماذا كشفت الدراسة؟

تعززت القناعة في الدور الي تؤديه منظمات المجتمع المدني، لا سيما المنظمات النسوية، في دعم قضايا المرأة وتعزيز حقوقها في التوعية والمناصرة وتقديم الخدمات والحماية. إلا أن هذه المنظمات، وعلى الرغم من إسهاماتها الواضحة، تواجه في كثير من الأحيان تحديات معقدة، من بينها حملات التشويه وخطاب الكراهية الذي يستهدف عملها وأهدافها، سواء عبر وسائل الإعلام أو منصات التواصل الاجتماعي أو حتى ضمن الخطاب المجتمعي اليومي. وغالبًا ما يتم تصوير هذه المنظمات على أنها تتعارض مع القيم الدينية أو التقاليد الاجتماعية، أو أنها تروج لأفكار دخيلة، الأمر الذي يحدّ من تقبلها مجتمعياً ويؤثر على مستوى ثقة الجمهور بها.

وماذا تعني النتائج؟

ان فهم هذه التحديات المرتبطة بحقوق المرأة وخطاب الكراهية الموجه ضدها يُعد جزءًا لا يتجزأ من تحليل الواقع، ويسهم في تطوير تدخلات أكثر واقعية ومرونة، تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط احتياجات النساء، بل أيضًا البيئة المجتمعية التي يتم العمل ضمنها، بما يدعم تحقيق تأثير مستدام ويعزز فرص التغيير الإيجابي.

وما الذي ينبغي فعله؟

أن هذه الهجمات لا تقتصر على المستوى الخطابي فقط، بل قد تمتد لتشمل تضييق المساحات المتاحة لتمكين وتغير واقعهن من جهة وتحديات منظمات المجتمع المدني الفاعلة في قضايا المرأة والتشكيك في نوايا النشطاء والعاملين في هذا المجال، ما ينعكس سلبًا على قدرتهم في الوصول إلى الفئات المستهدفة وتنفيذ برامجهم بفاعلية. مما يتطلب تبني استراتيجيات تواصل أكثر حساسية ووعيًا بالسياق المحلي، قادرة على بناء الثقة وتعزيز الحوار الإيجابي مع المجتمع.

الإطار النظري والمفاهيمي

الوعي المجتمعي أتجاه حقوق المرأة في بغداد والانبار

(دراسة ميدانية تحليلية)

المحور الأول :- الاطار النظري .

اولاً:- أبرز المدارس الفكرية المفسرة لدور المرأة في المجتمع.

تعددت المدارس الفكرية التي بحثت أدوار المرأة في المجتمع، واختلفت في تفسيرها لمكانة المرأة وحدود مشاركتها، تبعًا لمرجعياتها الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية. ومن أبرز هذه المدارس هي :

1. المدرسة النسوية الماركسية (Marxism) ، تربط وضع المرأة بـ النظام الاقتصادي (الرأسمالية). ترى أن المرأة تتعرض للاستغلال داخل الأسرة والعمل، فينعكس ذلك على دورها في المجتمع ويمكن حل المشكلة عند تغيير النظام الاقتصادي لتحقيق المساواة بين الجميع فتتحقق العدالة بين الجميع ذكور واناث فتتحقق العدالة.[1]
2. المدرسة النسوية الليبرالية (Liberal Feminism) تجد مشكلة المرأة ودورها في المجتمع هو عدم إعطائها فرص متساوية في الحقوق مع الرجل لاسيما في موضوع التعليم، العمل، المشاركة السياسية ، فينعكس ذلك على دورها في المجتمع ، وحل مشكلة تكمن في الإصلاح عبر القانون والسياسات العامة ومنح المرأة حقوق متساوية لاسيما تلك الحقوق التي ترفع من شأن المرأة وتجعل لها دور متساوي مع الرجل في المجتمع.[2]
3. المدرسة النسوية الراديكالية (Radical Feminism) ، ترى أن المشكلة هي النظام الأبوي المتضمن سيطرة الرجال سواء كان اب او زوج او اخ او ابن او زميل في العمل ..الخ أي أن مؤسسات المجتمع بدءاً من الأسرة الى اعلى مؤسسة بالدولة تعزز هيمنة الرجل ، وحل هذه المشكاة في إيجاد تغيير جذري عميق في المجتمع لاسيما موضوع التنشئة وثقافة الفرد في المجتمع [3].

---

[1] نبيلة عيساوة وحفيظة خليفي ، قراء في واقع الاتجاهات الفكرية للنظرية النسوية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد 8 ، العدد 2 مكرر(ج2) ، ، عدد خاص بالندوة الوطنية : المرأة في الخطاب السوسيولوجي مقاربات الجنس والجندر (النوع الاجتماعي) جويلية 2019 ، ص131 . بحث منشور على منصة https://asjp.cerist.dz/en/article/110970. تاريخ الدخول للموقع 2026/4/10 الساعة الخامسة عصراً.

[2] للمزيد ينظر: بسمة خليل نامق وعادل عبد الحمزة ثجيل ، النسوية بين اللبرالية والمعيارية في العلاقات الدولية ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد 4 ، المجلد 37 ، كانون الأول 2024 ، ص198-218. بحث منشور على الموقع https://repository.uobaghdad.edu.iq/articles/TmFALZkBdMdGkNqjGCOK تاريخ الدخول للموقع 2026/4/10

[3] ؟رانيا كمال، اتجاهات فكرية في النظرية النسوية، مقال منشور على الموقع https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp تاريخ الدخول للموقع 2026/4/15

وللمزيد ينظر: ريمة لعواس ، انعكاسات النظرية النسوية الغربية في كتات الناقدة العربية "نوال السعداوي أنموذجا ، دراسات معاصرة المركز الجامعي تيسمسيلت الجزائر ، الد /04 العدد: 01 (خاص) أفريل (2020)، ص/135-136 . منشور على الموقع https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/297/4/1/113494 تاريخ الدخول للموقع 2027/4/12

4. المدرسة النسوية الاشتراكية (Socialist Feminism) تمزج بين الماركسية والراديكالية ترى أن اضطهاد المرأة سببه الاقتصاد فهي هنا تشترك مع الماركسية، بينما تقترب مع المدرسة النسوية الراديكالية من حيث الثقافة والنظام الأبوي والحل هنا تحتاج تغيير اقتصادي واجتماعي معًا.[4]
5. المدرسة النسوية ما بعد الحداثة (Postmodern Feminism) ترفض فكرة "مرأة واحدة" أو تجربة واحدة تقول: كل النساء مختلفات حسب الثقافة والطبقة والدين والحل يكون عبر التنوع والتعدد في تجارب النساء ولكل قضية وضعها الخاص.[5]
6. المدرسة النسوية التقاطعية (Intersectional Feminism) تدرس تداخل عوامل مثل: الجنس الطبقة العرق ، المرأة قد تتعرض لأكثر من نوع من التمييز في نفس الوقت كأن تتعرض الى تميز كونها امرأة ثم تميز اخر لنفس المرأة كونها من ذوي الاحتياجات الخاصة ، وقد تكون من ذوات البشرة السمراء ، فيكون هنا المشكلة متعددة والحل يكمن في منحها تمييز إيجابي لغرض رفع مستوى تمكينها الى اقصى حد ممكن.[6]

وبما ان غالبية الشعب العراقي مسلم ، فاين الشريعة الإسلامية في موضوع دور المرأة في المجتمع وفق الشريعة الإسلامية ، هنا نذكر باننا لم نذكر المدرسة الإسلامية ضمن ما ذكر آنفا من المدارس لماذا ؟ لان المدارس السابقة (الماركسية، والليبرالية ،...الخ) هي نتاج فكري غربي حديث بينما المدرسة الإسلامية تستند إلى مرجعية دينية (القرآن والسنة) لذلك تعد إطارًا فكريًا مستقلًا والسؤال الأكثر واقعية هي ماذا قدمت الشريعة الإسلامية للمرأة من دور في المجتمع ؟ وما هو موقعها من حيث النظريات سابقة الذكر؟ يمكن القول باختصار شديد ان الشريعة الإسلامية عدت المرأة [7]:-

أ. شريك أساسي في بناء المجتمع.

ب. لها عدة أدوار منها أسرية وأخرى اجتماعية واخرى اقتصادية ضمن ضوابط ينبغي للمرأة ان تحافظ عليها وهي العفة والتوازن الأسري.

ت. علاقة المرأة بالرجل علاقة تكاملية غير قائمة على افضلية جنس على جنس اخر .

ث. تقاسم الأدوار تكون حسب القدرة الجسدية والمعنوية ، وان التقاسم يعزز التكامل.

يمكن القول إنها تقع في موقع وسطي من حيث انها ليست صراعية مثل الراديكالية وليست مادية مثل الماركسية وليست فردانية بالكامل مثل الليبرالية لها نظرتها المستقلة في دور المرأة في المجتمع .

تأسيساً على ما تقدم . بحسب الخبرة والتعايش ، ان كل المدارس المذكورة انفاً لها وجود في المجتمع العراقي بنسب محددة لا تتميز مدرسة دون مدرسة أخرى ، بسبب تنوع الشعب العراق ، ورغم ان اغلبية الشعب العراق محافظ ينبغي عليه اتباع مبادى الإسلام، الا ان الواقع يشير الى ان هذه الأغلبية تتحكم بها الأعراف الاجتماعية وليس الدين ، بل وتفوق الأعراف على

---

[4] يوكه سميث ، ترجمة رحاب منى شاكر ، النسوية والاشتراكية على الاشتراكيين أن يكونوا ممتنين لوجود النسويات ، مقال منشور على الموقع https://aljumhuriya.net/ar

[5] علياء رضا رافع ، النظرية النسوية ما بعد الحداثة واستشراف المستقبل ، المجلة الدولية لدراسات المرأة والطفل ، مصر: جامعة عين شمس ، المجلد الثاني ، العدد الأول، يناير 2022، ص20-38 منشور على الموقع https://kezana.ai/Reader/Article تاريخ الدخول للموقع 2026/4/21

[6] علياء احمد ، النسوية التقاطعية: معناها، تطبيقاتها، نقدها وإمكان استخدامها في السياق السوري ، العدد السادس عشر- تموز/ يوليو 202 ، ص188. بحث منشور على الموقع https://damascusinstitute.org تاريخ الدخول للموقع 2026/4/20 .

[7] بشرى الزويني ، المرأة والرجل من منظور الشريعة الإسلامية والموروث الثقافي : إشكالية العلاقة والدور ، بحث منشور في وقائع بحوث المؤتمر العلمي بعنوان (نحو استراتيجية وطنية لتنمية المرأة العراقية على وفق المنهج الإسلامي والثوابت الوطنية والاجتماعية) برعاية رئيس مجلس الوزراء ومعالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي ومعالي وزير التربية وبأشراف مستشارة رئيس الوزراء ومقام من قبل الدائرة الوطنية لشؤون المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء للمدة 8-9 أيار 2024.

الدين ، لاسيما الأعراف الظالمة لدور المرأة في المجتمع . وبسبب ما ذكر آنفا ، سنتطرق الى واقع دور المرأة في المجتمع العراقي في ثانياً.

ثانياً: الواقع الحقيقي لمكانة المرأة في المجتمع العراقي.

تشير الحقائق العلمية انه على الرغم من تمتعت به المرأة العراقية بالكثير من الحقوق بعد عام 2003، الا ان بالمقابل ما تمخض عنه من مخرجات للفوضى الخلاقة التي وجدت في العراق بعد عام 2003، مع وجود ثلاث عناصر خارج عن إرادة المرأة ساهمت بشكل كبير بعدم تلاقي بين هذ المكتسبات وبين الواقع الاجتماعي والسياسي للمرأة العراقية نجد هذه الثلاثية في العناصر الاتية: -

1. بيئة اجتماعية قائمة على ثقافية غير إيجابية بل تميزية لصالح الرجل، ساهم فيها الاتي:

أ. التنشئة الاجتماعية القائمة على الأعراف السلبية ضد المرأة وسيادة الطابع الابوي التسلطي الذي يبدو وكأنه إقطاعية رجالية.[8]

ب. تداخل القيم الحضارية مع الريفية، اذ أصبح من الصعب الفصل بين القيم الريفية والقيم الحضارية داخل المدن بعد 2003 فلم يعد للحضرية معالم واضحة، إذ (تريفت) المدن واختلطت القيم ببعضها، فأصبحت العائلة العراقية في المدينة لا تختلف جذرياً عن العائلة العراقية في الريف من حيث القيم، ولكن الفارق الوحيد في نمط الحياة والمعيشة.[9]

ت. افضلية ولادة الذكر على الانثى في ثقافة المجتمع العراقي ، فولادة الذكر داخل الأسرة مصدراً للفخر والحماس خلافاً لولادة الأنثى ، فالأب يرى في الابن الرفيق في الأعمال والخليفة على العائلة بعد موته وكذلك الوصي على الأم والأخوات والحامل لاسم العائلة، ولهذا فإن البنت تعد عبئاً ثقيلاً يوضع على كاهل العائلة، وهذا يعني أن قيمة الأنوثة متدنية على عكس قيمة الذكورة التي يتصف بها الرجل.[10] فينظر إليها بأنها المولود الذي يهدد شرف العائلة ، كون الشرف وما ان الأخير مرتبط بغشاء البكارة فاذا انتهكت جبرا او اختيارا عدت البنت هنا جانية بكل الأحوال ، فالبنت هنا أصبحت جنس وجسد، وليس كشخص أو إنسان فاعل.[11]

ث. التأثير الديني المتشدد والتحكم بحياة النساء بكافة تفاصيلها، مما شكل خطورة حقيقية على وضع المرأة وحقوقها وحريتها الطبيعية فقتلت النساء لأسباب عديدة منها دوافع سياسية أو أخلاقية أو طائفية او دينية .[12]

---

[8] سهام كاظم نمر وسميرة موسى البدري وجميلة رحيم عبد ، العنف الأسري وعلاقته ببعض المتغيرات لدى المراة العراقية ، بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، المجلد ٢٠ ، العدد 2 ، ٢٠٠٩ منشور على الموقع file:///C:/Users/Dr%20boshra/Favorites/Downloads/jcoeduw,+1985.pdf تاريخ الدخول للموقع 2026/4/15.

[9] عبدالله عطبة شناوة ، لمحة تأريخية عن تريف المدن العراقية ، مقال منشور على موقع https://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/65956-2023-07-09-20-02-26 تاريخ الدخول للموقع 2026/4/12 .

[10] لماذا يفضل الناس إنجاب الذكور وهل الذكر أفضل ، مقال منشور على https://www.hellooha.com قارنها مع

[11] عبدالله عبداللطيف المحامي ، غشاء البكارة ومفهوم الشرف ، مقال منشور على موقع https://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=552 تاريخ الدخول للموقع .

[12] بدأ سلسال الدم مع تارة فارس ورفيف الياسري واخريات لاسباب مختلفة .ينظر: ما من ملاذ: العنف ضد النساء في الصراع الدائر بالعراق منشور على الموقع https://www.ceasefire.org/ar/no-place-to-turn/ تاريخ الدخول للموقع 2026/4/11

2. ضعف نفاذ القانون أدى الى افلات الجاني من العقوبة في الجرائم ضد المرأة، مما استسهلت الجرائم ضد النساء باعتبار ان العقوبة نادرة او يتم تسويتها داخل العائلة او العشرة وكأنها مشاكل شخصية وليس جرائم ترتكب ضد الانسان.[13]

3. الوضع الأمني غير المستقر، تضاعفت الانتهاكات الموجهة ضد النساء وتراجعت معها حقوق النساء مع موجة العنف التي شهدها العراق في مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية ما بعد 2003، لقد ازدادت الانتهاكات بما فيها: -

أ. القتل غسلاً للعار والاختطاف والاغتصاب لاسيما مع بقاء قانون العقوبات العراق رقم 111 لسنة 1969 دون تعديل اذ يسمح القانون الإفلات من العقوبة بحجة دوافع الشرف وغيرها ، وتجدر الإشارة الى وجود مقابر خاصة للنساء تحت اسم مقابر المخطئات تقتل وتدفن مع غياب تام للقانون وبحسب الأهالي فان هؤلاء لا يستحقن العيش ، تقع هذه المقبر في منطقة نائية شرق محافظة ذي قار .[14]

ب. التسرب او ترك الدراسة والعمل بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي مر بها البلاد او لاسباب اقتصادية او ثقافية.[15]

ت. تزايد ظاهرة العنف الاسري ، اذ نقلت إحصائية عن مديرية الحماية من العنف الاسري في وزارة الداخلية بان عام (2025-2026) سجل أكثر من 36.289 ألف حالة عنف حصة العنف ضد الزوجة هي الأعلى بين العلاقات الاسرية بين (57% إلى 75% من الحالات). وشكل العنف الجسدي والنفسي والجنسي اعلى أنواع العنف نصيبا ضد المرأة .[16]

دراسة حالة نور[17]

نور طالبة جامعية، تعرضت لعنف جسدي شديد، والسبب سمع والدها وهي تتحدث مع زميلها في الجامعة، عبر الهاتف النقال بحديث يخص الدراسة، قامت الدنيا ولم تقعد لدى والدها وزوجته وبحجة ان بناتنا ينبغي ان لا يتحدثن مع الشباب، تعرضت لضرب شديد نتج عنه ارتجاج في الدماغ وفقدان للوعي، استمرت حالتها السيئة مدة شهر، ثم بدأت تتعافى بعد ان فاتها الكثير وبتدخل من اساتذتها والالحاح على والدها في ضرورة العودة، عادت الى الدراسة بعد ان فقدت الكثير من صحتها. مثل نور المئات لا بل الالاف لم يجدن لها من يخفف عنها وطأة التعنيف الاسري.

وبالتفصيل في هذا الموضوع ينظر جدول رقم (1)

إحصائيات العنف الأسري المسجلة في العراق لعام 2025 جدول رقم (1)

---

[13] ينظر مقطع يظهر فيه رجل يضرب امرأة في الشارع دون وجود من يردعه ، علما ان الزوج هو منتسب في وزارة الداخلية ، أي الوزراة التي تنفذ القانون وهو دليل على الاستهانة في تنفيذ القانون ، استفحال العنف ضد المرأة لضعف في تنفيذ القانون ، المقطع منشور في https://youtu.be/IZDPEoTwpUg?si=SUdyfPIxHJcMDlwp كتاريخ الدخول للموقع 2026/4/22 ما ان هناك عشرات التقارير حول مدافن النساء المخطئات منها تقرير نشر على الموقع https://www.sawtbeirut.com/artsandentertainment تاريخ الدخول للموقع 2026/4/31 .

[14] هنك عشرات الدوات لاسيما من المجتمع المني لتعديل هذا القانون وإلغاء هذا النوع من الجرائم منها دعوى جمعية الامل عبر التلفاز https://www.google.com/search وتلال المخطئات..ما قصة المدافن السرية للنساء في العراق . ينظر الموقع: تاريخ الدخول للموقع 2026/4/7 https://www.youtube.com/watch?v=X7ZqBK1ZUKc

[15] *بكر خضر جاسم الصبيحي* ، التسرب المدرسي في المجتمع المأزوم واقع مفقود ومستقبل موعود دراسة ميدانية في مدينة الفلوجة ، ورقة بحثية صادرة من مركز البيان منشورة على الموقع https://www.bayancenter.org/wp-content تاريخ الدخول للموقع 2026/4/12.

[16] نشرت هذه الإحصائية مدير الحماية من العنف الاسري على موقع https://iohriq.org/ar/203-.html تاريخ الدخول للموقع 2026/4/23.

[17] الباحثة شاهد عيان على حالة نور ، كونها طالبة لديها.

العدد المسجل	تفصيل الحالة	فئة الاعتداء
19,587	اعتداء الزوج على الزوجة	**عنف الأزواج**
5,918	اعتداء الزوجة على الزوج	
3,112	اعتداء الأولاد على الآباء والأمهات	**العنف ضد الوالدين**
531	اعتداء البنات على الآباء والأمهات	
1,583	اعتداء الإخوة على الأخوات	**العنف بين الإخوة**
725	اعتداء الأخوات على الإخوة	
1,282	اعتداء الآباء على الأبناء (ذكور وإناث)	**العنف ضد الأبناء**
559	اعتداء الأمهات على الأبناء (ذكور وإناث)	
2,992	اعتداءات أسرية متنوعة	**حالات أخرى**
36,289	**إجمالي البلاغات الرسمية**	**المجموع الكلي**

المصدر:- https://iohriq.org/ar/203-.html

ثالثاً: آثار ثقافة المجتمع على دور المرأة العراقية.

1. تراجع في الحقوق المكتسبة، لعل خير مثال في هذا الامر هي فرض قانون للأحوال الشخصية يسلب حق الحضانة للام، وهو حق مكتسب منذ عام 1958 عبر قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لعام 1958، عندما شرعت مدونة للأحوال الشخصية الجعفري، سلبت فيها فضلا عن حق الحضانة، حق النفقة واقترانها بالعلاقة الحميمة فقط، وحق التعويض عن الطلاق التعسفي، ورفعت العقوبة عن الزواج خارج المحاكم وحق الإرث في بعض المواقع ..الخ [18].
2. تنامي العنف ضد المرأة بكل أنواع لعل أهمها:

أ.تعزيز خطاب الكراهية، ولكل فعل رد فعل وعادة ما يكون رد الفعل أقسى من الفعل ذاته، كما حدث في مقطع روج لشخص دافع عن التعنيف الذي لحق بشقيقته من زوجها فكان نصيب الزوج هو القتل من شقيق زوجته، متابعة بسيطة لتعليقات المقطع نجد ان اغلب التعليقات نسوية مؤيدة ومشجعة لقتل الأخ وهو الأخ الحقيقي الذي تحتاجه المرأة ، أي خطاب كراهية من المرأة للرجل ، بالمقابل روج بذات الوقت نقيضه وهو اخ يهمل تعنيف شقيقته من قبل زوجها لان الرجولة تكمن في احترام الزوج بغض النظر عن التعنيف ضد الزوجة ، والتعليقات هنا كلها صادرة من رجال تؤيده وتثني على اهماله لشقيقته ، أي خطاب كراهية ضد النساء ونحن وبين الحالة الأولى والحالة الثاني نواجه تثقيف وتعزيز لخطاب الكراهية .[19]

[18] أصوات رافضة لهذا القانون ومظاهرات منشور على موقع https://youtube.com/shorts/qVrUyxMOXdo?si=DrfWUJLYqCQZCRmW تاريخ الدخول للموقع 2026/4/8

[19] تتسابق بعض صفحات مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز خطاب الكراهية . ينظر نموذج واحد من عشرات النماذج منشورة في صفحات الفيسبوك مثلا : تابع صفحة الواقع الجديد وصفحة Ali Kazem سنعرض نماذج من هذا الخطاب في ملحق رقم (1). كما ان المقاطع المذكور مضمونها انفا منشور على الموقعين https://youtu.be/C1Oqa0Ec1xk?si=FkbvPtTdYc6PPrMT تاريخ الدخول للموقع 2026/4/7

ب. استفحال ثقافة الذكورية السامة بأبشع صورها في العراق لاسيما موضوع كره انجاب الاناث وكأنه عودة الى الجاهلية ، وقد وثقت مواقع التواصل الاجتماعي النزر اليسير من هذه الحالات ، وثقنا في الهامش مقطعين فقط [20]

3. لم تكن الجدية حاضرة حتى في قوانين شرعت الى جانب المرأة ففي الكوتا التشريعية رغم وضوحها من حيث النص والمضمون الا ان التنفيذ الفعلي جعلها 25% غير قابلة للزيادة وليس الا تقل عن 25% باعتماد قوانين انتخابية غير صديقة للمرأة ، مع اغفال الدستور العراقي الى الكوتا التنفيذية، [21] واما القوانين التي تضمن الكوتا نسوية فهي الأخرى جاء بنصوص خجولة لم يتم تنفيذها على الوجه الاكمل ، فقانون الأحزاب انف الذكر ، تعبيره في مراعاة نسبة تمثيل النساء في الاحزاب السياسة تعبير خجول وغير ملزم للأحزاب مما يجعل وجود المرأة في الاحزاب رهين موافقة رؤساء الاحزاب. اما قانون مفوضية حقوق الانسان لم تراع لجنة الخبراء في مجلس النواب العراقي عند اختيار المفوضية نسبة النساء وهي الثلث بموجب قانون المفوضية وهذا يعني افتراض وجود عدد (5) من النساء، من المفوضية الحالية (2017- 2021) لكن تم اختيار ثلاثة فقط وواحدة احتياط، وعند فوز احدهن بعضوية مجلس النواب (وحدة الجميلي) استبدلت بمفوض رجل. وجاء قانون مفوضية الانتخابات هي الاخر في ذات القصور وفي الفقرة خامساً ذكر بان يراعى تمثيل المرأة في اختيار مجلس المفوضين للأعضاء التسعة، اذ تم اختيار قاضية واحدة فقط من مجموع تسعة قضاء بحسب قانون مفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهو امر خجول جداً.[22]

المحور الثاني: فرص تعزيز ثقافة المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات بين الجنسين.

اولاً:- الدستور والتشريعات العراقية في حقوق المرأة بعد عام 2003

1. الحقوق العامة والخاصة في الدستور العراقي ومنها المبادئ العامة بدءا من المادة 2 ولغاية المادة 46.[23] ولعل ابرزها هي حق دستوري تشريعي متقدم تمثل في كوتة النساء في السلطة التشريعية بحسب المادة 49/ رابعا يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب، فصدرت ستة تشريعات انتخابية اشترطت وجود النساء بسبة الربع وهذه القوانين[24] هي: وحق دستوري مدني متقدم تمثل في قانون رقم 33 لسنة 2011 والمتضمن الغاء تحفظ العراق على المادة 9 من اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة [25]، بعد ان قانون الجنسية العراقية يعتمد على الابوة ، فصدر قانون رقم 26 لسنة 2006. [26]
2. كوتا النساء في القوانين المحلية وهي " قانون الاحزاب المرقم 36 لسنة 2010 في مادة -11- يشترط لتأسيس أي حزب مراعاة ما يأتي: أولاً- أ: .... "على أن يتم مراعاة التمثيل النسوي". ثم قانون مفوضية حقوق الانسان

---

[20] ابر مخرجات الذكورية السامة كره الاناث لدرجة تركت الاناث في المستشفيات ، ظهور اعلامي لهذه الحالة على سبيل المثال ينظر تعذيب زوج لزوجته الحال بسبب حملها ببنت منشورة على صفحة الفيسبوك القابلة ام احمد https://www.facebook.com/share/r/1RmQBFsP6a/ ومقطع اخر يوضح ترك ام لبت بسبب وفاة شقيقها التؤام الذكر فكانت العقوبة عليها.هذا الموضوع منشور على الموقع: تاريخ الدخول للموقع 2026/4/9 https://www.youtube.com/watch

[21] ينظر قانون رقم 9 لسنة 2020 منشور على صحيفة الوقائع العراقية العدد 4603 في 9 تشرين الثاني 2020.

[22] راجع قانون مفوضية حقوق الانسان .

[23] الدستور العراق لعام 2005 .

[24] اياد هلال ، قوانين الانتخابات في العراق وتأثيرها في تعزيز مشاركة المرأة السياسية ، بحث منشور في مجلة جامعة البيان للدراسات و البحوث القانونية – مجلد (3) عدد (1) منشور على الموقع file:///C:/Users/Dr%20boshra/Favorites/Downloads/ABJMHS_Volume+3_Issue+1_Pages+1-21%20(1).pdf تاريخ الدخول للموقع 2026/4/10.

[25] القرار منشور في صحيفة الوقائع العراقية ، العدد (2111) في 16 كانون الاول 2011 .

[26] القانون منشور في صحيفة الوقائع العراقية ، العدد:4019 في 7/اذار / 2006 .

رقم 53 لسنة 2008 في مادة رقم – 8 / أولاً- يتكون المجلس من أحد عشر عضوا أصليا وثلاثة أعضاء احتياط ممن سبق ترشيحهم من قبل اللجنة وتتم المصادقة على اختيارهم بالأغلبية المطلقة لعدد الحاضرين من مجلس النواب. وتضمنت الفقرة رابعا على " تكون نسبة تمثيل النساء في المجلس بما لا يقل عن ثلث عدد اعضائه". صم صدر قانون ثالث اقر فيه كوتا نسوية الا وهو قانون مفوضية المستقلة للانتخابات رقم (٣١) لسنة ٢٠١٩ في المادة -٣ حدد عدد اعضاءه عندما ذكر ان مجلس المفوضين من تسعة اعضاء وفي الفقرة خامساً ذكر بان يراعى تمثيل المرأة في اختيار مجلس المفوضين للأعضاء التسعة. [27]

3. تولي المرأة مناصب قيادية عليا في مؤسسات الدولة بدءا من مسؤولة شعبة وانتهاء بمنصب وزيرة وبحسب ما موضح في ملحق رقم (1) المنشور من قبل وزارة التخطيط .[28]

4. صدرت تشريعيات وطنية تخص المرأة على سبيل الحصر قانون هيئة الحماية الاجتماعية رقم 11 لسنة 2014.وقانون رقم 38 لسنة 2013 المتضمن رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة، وتشريع قانون حماية الناجيات الازيديات رقم (٨) لسنة ٢٠٢١، واخر المطاف صدور قانون استبدال صدر التعديل الثاني لقانون استبدال اعضاء مجلس النواب رقم 15 لسنة 2023.[29]

5. تأسيس آليات معنية بشؤون المرأة كما هو الحال في وزارة الدولة لشؤون المرأة التي الغيت لاحقا مرورا الدائرة الوطنية لشؤون المرأة ومدير الحماية من العنف الاسري ومدير حماية المرأة في الهيئة الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية فضلا عن لجان صدرت بأوامر ديوانية وكذلك فريق وطني لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم 1325 المعني بالمرأة والامن والسلام [30]

ثانياً: الالتزامات الدولية على العراق بعد عام 2003 ، فهي صدور قانون رقم 23 لسنة 2019 المتضمن انضمام العراق لاتفاقية حماية الأم المرقمة 183 لسنة 2000، وأهداف التنمية المستدامة 2015-2030، فضلا عن قرارات عديدة لمجلس الامن ومنها 1325 لسنة 2000 و2233 لسنة 2015 و2367 لسنة 2017 ..الخ ، ولاهمية قرار مجلس الامن 1325 كونه اول قرار يصدر من الجهاز التنفيذي للام المتحدة معني بالمرأة ، يتضمن أربعة ركائز تهدف الى جعل المرأة شريكاً اساسياً في السلام والامن وليس فقط ضحية للنزاعات وقد كتب العراق ثلاث خطط للتنفيذ بدءا من عام 2014 ولغاية عام 2024 .[31]

شكل رقم (1)

---

[27] نص القوانين منشورة كالاتي:- قانون الاحزاب المرقم 36 لسنة 2010 منشور في صحيفة الوقائع العراقية المرقم 4383 في 12 تشرين الأول 2015. وقانون مفوضية حقوق الانسان المرقم 53 لسنة 2008 منشور في صحيفة الوقائع العراقية المرقم 4103 في 30كانون الأول 2008 وقانون المفوضية المستقلة للانتخابات رقم (٣١) لسنة ٢٠١٩ منشور في صحيفة الوقائع العدد 4569 في 30 كانون الأول 2019

[28] ينظر ملحق رقم (2) .

[29] صدر قانون هيئة الحماية الاجتماعية رقم 11 لسنة 2014 منشور في صحيفة الوقائع العراقية بالعدد 4316 في 24 آذار 2014 , وصدر قانون رقم 38 لسنة 2013 المتضمن رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة منشور في صحيفة الوقائع العراقية العدد : ٤٢٩٥ في 28 تشرين الأول 2013 .
وقانون حماية الناجيات الازيديات رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ منشور في العدد 4621 في 15اذار 2021 وقانون التعديل الثاني رقم 15 لسنة 2023 لقانون استبدال اعضاء مجلس النواب رقم 16 لسنة لعام 2006 المنشور في صحيفة الوقائع العراقية رقم 4730 في31 تموز 2023.

[30] بشرى الزويني ، تمكين المرأة العراقية والسياسات الوطنية بعد عام /2003 واقع وتقييم ، بحث منشور في مجلة قضايا سياسية ، الصادرة من كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين (وقائع مؤتمر العلمي الدولي – واقع تمكين المرأة في ظل المتغيرات المعاصرة) ملحق العدد 68 في 8،2022/22 ، ص160-194. منشور على الموقع https://political-encyclopedia.org/library/1455/download الدخول للموقع 2026/7/14.

[31] قانون رقم 23 لسنة 2019 المتضمن انضمام العراق لاتفاقية حماية الام منشور في الوقائع العراقية رقم 4559 في 21/ تشرين الأول /2019 اما التزامات العراق حول قرارات مجلس الامن ينظر : بشرى حسين صالح ومحمد منذر جلال ، إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في قرار مجلس الأمن المرقم 1325 وانعكاساته على رسم السياسات العامة في العراق ، بحث منشور في مجلة العلوم السياسية/ كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية العددان 1و2 في كانون الثاني وحزيران 2018. ،ص309- 326.

ركائز القرار 1325

المصدر: https://nwm.unescwa.org/sites/default/files/2023-09/WPS_UNSCR%201325.pdf. تاريخ دخول الموقع 2026/4/24 .

المحور الثالث:- فرص تفعيل دور المرأة في المجتمع نذكر منها.

اولاً : إجراءات رسمية منها:-

1. تعديلات دستورية بإضافة كوتا تنفيذية مع تعديل الكوتا التشريعية.
2. تعديلات قانونية شرعت قبل عام 2003 ، منها المادة 377 في قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 التي تسمح بمعاقبة الزوجة الزانية ومن زنا بها باي حال كانت بينما يعاقب بالعقوبة ذاتها الزوج إذا زنا في منزل الزوجية فقط. القوانين التمييزية ضد ذوي الاحتياجات عامة والنساء خاصة كالمادة (495) من قانون العقوبات العراقي 111 لسنة 1969 فالمشرع اذن يساوي في هذا النص بين الحيوان وبين الشخص ذي الاعاقة النفسية او ما يسميه بـ "المجنون", في صورة تمييزية واضحة. اذ تنص المادة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهر او بغرامة لا تزيد عن 20 دينار من أطلق في الطريق العام مجنونا يخشى منه او حيوانا مفترسا او ضارا باي وجه من الوجوه.[32]
3. الغاء قوانين كالمادة 41 التي تسمح للأزواج بمعاقبة زوجاتهم من دون خوف من التعرض للمقاضاة والمادة 128 التي تسمح بتخفيف الاحكام عند ارتكاب الجريمة لبواعث (شريفة) أي جرائم الشرف ، المادة 398 التي تستثني الجاني من العقوبة في قضايا الاعتداء الجنسي إذا تزوج الضحية فيما بعد. والمادة 409 التي

[32] قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 منشور على الموقع : https://www.iraqilaws.com/2023/10/111-1969.html تاريخ الدخول للموقع 2026/4/17 .

تجيز اتخاذ ما يسمى "بحماية الشرف" كذريعة لتخفيف العقوبة في جرائم العنف بما فيها القتل، التي ترتكب بحق أفراد الأسرة.[33]

4. تشريع قوانين جديدة كقانون تمويل الحملات الانتخابية وحماية المرشحان اسوة ببعض دول العالم. وقانون حماية مكتسبات المرأة العراقية السابقة واللاحقة في مجلس النواب العراقي.[34]
5. تعديل القوانين التي لها ميزة التميز الايجابي للمرأة العراقية فيما يتعلق بالمشاركة السياسية ومنها تعديل قانون الاحزاب السياسية وتعديل قانون المفوضية العليا المستقلة للانتحاب رقم 31 لسنة 2019 وقانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان رقم (53) لسنة 2008 عبر نصوص واضحة وشفافة من حيث نسبة النساء والاستبدال لاسي سبب كان امرأة بامرأة.[35]
6. إطلاق برامج تؤكد وتحترم وتعزز ثقافة المرأة والرجل عنوان الحياة لاسيما في قطاع التربية والتعليم.[36]

أ. إجراءات غير رسمية. منها

1. ان تساهم الأحزاب السياسية في دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية ، لكن هذا الدور لا يتحقق تلقائيًا؛ بل يعتمد على مدى التزام الحزب فعليًا (وليس شكليًا) تقليل الفجورة بين الجنسين وقضية المساواة والعدالة .

ويمكن توضيح هذا الدور عبر النقاط الاتية :-

أ. ترشيح النساء الكفؤات للمناصب القيادية في مؤسسات الدولة الرسمية ، واعتماد قوانين صديقة للمرأة لاسيما قانون الانتخابات ، كما ان الفجوة لا زالت قائمة بين المرأة والرجل في السلطة التنفيذية.[37]

ب. تعديل نظام "الكوتا" لضمان تمثيل عاد للمرأة داخل الأحزاب وإمكانية تقديم تعديل لقانون الأحزاب رقم(36) لسنة 2015 ليصبح النص القانوني واضح من حيث الكم والنوع وبذات الحال مع القوانين الأخرى ، وإشراك المرأة في صنع القرار داخل الحزب لاسيما المكاتب او اللجان السياسية والتي تعد المطبخ السياسي للأحزاب ، رفع قدرات النساء المنطويات تحت جناح الأحزاب السياسية عبر برامج تدريبية للنساء في مجالات القيادة، التفاوض، إدارة الحملات الانتخابية، وصياغة السياسات ، مما يعزز من كفاءة المرأة ويحول حضورها من "رمزي" إلى "مؤثر" وعد هذا الامر شرط بتأسيس الأحزاب السياسية .[38]

2. يُعد الإعلام أداة فعالة في التأثير على الرأي العام، اذ يساهم في نشر ثقافة حقوق المرأة وأهمية تغيير الصور النمطية عن المرأة ، عندما يعرض الإعلام نماذج ناجحة ومتنوعة للنساء (سياسيًا، أكاديميًا، اقتصاديًا)، عبر برنامج ثقافية توعوية فإنه يوسع تصور المجتمع لإمكانات المرأة. لاسيما عن طريق الدراما التلفازية ، فعندما يسلط الإعلام الضوء على قضايا المرأة، فإنه يخلق ضغطًا مجتمعيًا على صناع القرار ويدفع نحو تشريعات وسياسات أكثر عدالة بمعنى آخر، أي ان الإعلام يمكن أن يحول قضايا المرأة من شأن خاص إلى قضية رأي عام كما هو الحال عندما ساهم فلم(اريد حقي) من بطولة فاتن حمامة في اغير قانون الأحوال الشخصية.[39]

---

[33] المصدر نفسه.

[34] ينظر تمويل الحملات الانتخابية للمرشحات ، مقال منشور على موقع https://iknowpolitics.org تاريخ الدخول للموقع 2026/4/11.

[35] راجع القوانين المذكورة في المتن.

[36] الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم 2021- 2031 منشورة على موقع وزارة التعلمي العالي والبحث العلمي

[37] ينظر جدول يوضح الفجوة بين المرأة والرجل في المناصب التنفيذية بحسب وزارة التخطيط. ملحق رقم(3).

[38] دور الأحزاب في تمكين النساء ينظر: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، دور الاحزاب السياسية في مشاركة المرأة وتمثيلها ، ورقة عمل منشورة على موقع https://www.idea.int/sites/default/files/publications/the-role-of-political-parties-on-women-participation-and-representation-ar.pdf تاريخ الدخول للموقع 2026/4/16 .

[39] اريد حلاً هو فلم مصري من بطولة فاتن حمامة عُرض عام 1975 من بطولة فاتن حمامة ورشدي أباظة. أحدث الفيلم تغييراً جذرياً في قوانين الأحوال الشخصية في مصر، اذ ساهم في تعديل القانون ليسمح للمرأة بالطلاق بطريقة خلع الرجل حتى دون موافقته على ذلك.

3. تؤدي منظمات المجتمع المدني دورًا مهمًا في الدفاع عن حقوق المرأة ورصد الانتهاكات وتقديم الدعم القانوني ونشر الوعي المجتمعي وتنظيم حملات توعية وتدريب النساء فضلا عن ابرز ما قدم من قبل المجتمع المدني للنساء تحديدا هو حملات الإغاثة للناجيات من العنف في المدن التي احتلت من قبل تنظيم داعش وما قدم للعوائل النازحة من دعم وقع اكثره على عاتق المنظمات الإنسانية المعنية بحقوق الانسان والمرأة والطفل.[40]
4. يساهم القطاع الخاص في تمكين المرأة عبر توفير فرص العمل ودعم المشاريع النسوية وتمويل المبادرات المجتمعية ويكون ذلك عبر تمييز إيجابي للمرأة عند منحها القروض لتقديم المشاريع الصغير او المتناهية في الصغر وتشجيعها للجوء الى المشاريع الكبيرة بل وفرض هذا الاهتمام على شركات القطاع الخاص كنوع من نقاط قوة للقطاع الخاص تستثمر عند تعامل القطاع الخاص مع القطاع الحكومي [41].
5. دور قادة المجتمع من دور رجال الدين وشيوخ العشائر في حماية حقوق النساء ، لاسيما وان لهؤلاء القادة من دور أساسي في التأثير على المجتمع ، ولعل خطب الجمعة لها دور مؤثر ، واهمية ان يكون هناك عهد وتعامل مباشر مع رجال الدين عبر شركات مع جهات حكومية معنية بقضايا المرأة وان كنا نفضل ان تكون هذه الشركات من قبل المجتمع المدني لاسيما ند دمجها بمشاريع رفع قدرات وتنمية ضمن برامج معنية وممولة لهذا الغرض [42].

الاطار العملي للدراسة

يعَد الاطار العملي للدراسة هو امتدادًا للاطار النظري للدراسة الذي تم إنجازه سابقًا، حيث تم الانتقال في هذه المرحلة إلى الجانب العملي (الميداني) من خلال جمع البيانات من المجتمع المحلي وتحليلها بصورة منهجية، بهدف الوصول إلى فهم أقرب للواقع الفعلي وليس الافتراضي .ويعتمد الجانب الميداني في هذا التقرير على مزيج من الأدوات البحثية النوعية والكمية، حيث تم تنفيذ مقابلات فردية معمقة مع شخصيات تمتلك خبرة عملية ومهنية في قضايا المرأة، إلى جانب تنظيم جلسات نقاش مركزة (Focus Group) لاستكشاف الآراء والتجارب بصورة أعمق وأكثر تفاعلية. وقد نُفذت هذه الأنشطة في محافظتي بغداد والانبار بما يضمن تمثيلًا متنوعًا للبيئات الاجتماعية والثقافية، ويسمح بإجراء مقارنات تحليلية بين السياقات المختلفة. وبالتوازي مع ذلك، تم تفريغ وتحليل الاستبيانات التي جُمعت من المحافظتين، بهدف استخراج مؤشرات كمية دقيقة تعكس اتجاهات المجتمع ومستوى الوعي، فضلاً عن تحديد القنوات الأكثر تأثيرًا في تشكيل الرأي العام. ويُسهم هذا التكامل بين الأدوات النوعية والكمية في تعزيز موثوقية النتائج، وتقديم صورة شاملة ومترابطة تدعم اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة.

ومن المهم الإشارة إلى أن اختيار محافظتي بغداد والأنبار لتنفيذ هذا العمل الميداني لم يكن عشوائيًا، بل جاء لتمثيل نموذجين مختلفين نسبيًا من حيث السياق الاجتماعي والثقافي.

---

[40] هدى هادي محمود ، المرأة ومؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام 2003 ، مجلة السياسة الدولية ،العدد 63 ، ، 2015 ،ص 311-327 . منشور على الموقع https://jcis.uobaghdad.edu.iq تاريخ الدخول للموقع 2026/4/12

[41] عشرات من قصص النجاح في هذا الجانب ينظر لتقارير تلفازية حول نجاح المرأة في القطاع الخاص على سبيل المثال: https://youtu.be/wDtVhMPldKY?si=0VUNMr-dK_Bt7ukk

[42] قارن مع : https://youtu.be/I-qrk-09W8Q?si=-4g-5b11C7vFcT2N تاريخ الدخول للموقع 2026/4/18

ان **محافظة بغداد،** بوصفها العاصمة، تمثل بيئة حضرية أكثر تنوعًا وانفتاحًا، وتشهد تباينًا في مستويات الوعي والفرص المتاحة للنساء، إلى جانب حضور أكبر للمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ما يتيح مساحات أوسع للنقاش والتأثير في قضايا المرأة، رغم استمرار التحديات المرتبطة بالعادات والتقاليد.

أما محافظة الأنبار، فهي تمثل سياقًا اجتماعيًا أكثر محافظة، تتأثر فيه ادوار المرأة ر بشكل أكبر بالأعراف العشائرية والتقاليد، مما ينعكس على طبيعة التحديات التي تواجه النساء، سواء فيما يتعلق بالتعليم أو المشاركة الاقتصادية أو الاجتماعية. كما أن الظروف التي مرت بها المحافظة خلال السنوات الماضية أثرت على البنية الاجتماعية والاقتصادية، ما زاد من تعقيد واقع المرأة فيها. ومع ذلك، فإن الأنبار تشهد أيضًا تحولات تدريجية في الوعي المجتمعي، ومحاولات متزايدة لدعم المرأة وتمكينها، سواء من خلال المبادرات المحلية أو تدخلات المنظمات.

إن هذا التباين بين المحافظتين يوفر فرصة مهمة لفهم أعمق للفروقات في التصورات المجتمعية تجاه المرأة، ويساعد في تصميم تدخلات أكثر دقة وملاءمة لكل سياق، بما يعزز من فعالية البرامج ويزيد من فرص تحقيق أثر مستدام على مستوى الأفراد والمجتمع. وفيما يتعلق باستخدام المسح الميداني وادواته كالاتي:-

المحور الأول: المقابلات الفردية في إطار هذا المسار الميداني، تم إجراء مجموعة من المقابلات الفردية المعمقة مع شخصيات تمتلك خبرة قانونية ومؤسسية ومجتمعية، بهدف استكشاف رؤى معمقة حول واقع المرأة، والتحديات التي تواجهها، ومستوى التقدم المحرز في مجال حقوقها، إضافة إلى فهم طبيعة التداخل بين القيم المجتمعية والأطر القانونية والمؤسسية. وقد كشفت هذه المقابلات عن تباين في وجهات النظر، لكنها في الوقت ذاته أظهرت وجود قواسم مشتركة تعكس طبيعة الواقع الاجتماعي والثقافي الذي تعيش فيه المرأة وادناه ما عكسته المقابلات الفردين من واقع للمرأى في محافظتي بغداد والانبار .

السؤال الأول: ما هو الواقع الذي تعيش فيه المرأة ؟وكيف ينزر لها؟

سيرة الشخصية	المحافظة	الرد
مستشارة قانونية تعمل في مفوضية حقوق الإنسان في بغداد، وتحمل شهادة بكالوريوس في القانون، وتمتلك خبرة عملية في القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، إلى جانب دورها في التنسيق والعمل المشترك مع منظمات المجتمع المدني، الأمر الذي أتاح لها الاطلاع المباشر على التحديات الواقعية التي تواجه النساء،وكذلك الجهود المبذولة لمعالجتها.	بغداد	أن المجتمع الذي تعيش فيه هو مجتمع حضري، إلا أنه لا ينفصل عن تأثير القيم الدينية والعشائرية التي تشكل إطارًا حاكمًا للسلوك الاجتماعي، حيث تحمل هذه القيم جوانب إيجابية تتمثل في التماسك الاجتماعي، إلى جانب جوانب سلبية قد تعيق تقدم المرأة. وتشير إلى وجود تحول تدريجي في الوعي المجتمعي، حيث باتت نسبة كبيرة من المجتمع تدعم تعليم الفتيات وتأجيل زواجهن، وهو مؤشر على تغير نسبي في النظرة التقليدية. وترى أن الدور التقليدي للمرأة كزوجة وأم لا يزال يمثل الإطار الأساسي لدورها الاجتماعي، إلا أن هذا الدور لم يعد كافيًا لوصف واقعها الحالي، إذ أصبحت المرأة تتحمل أدوارًا إضافية، من أبرزها المساهمة الاقتصادية، حيث يُتوقع منها دعم الأسرة مادياً إلى جانب مسؤولياتها المنزلية، ما يخلق حالة من الضغط المزدوج. وعلى الرغم من أن المرأة تمكنت من دخول سوق العمل والوصول إلى مواقع متقدمة في بعض

		المجالات، إلا أن هذا التقدم لا يزال محدودًا مقارنة بالرجال، نتيجة التحديات الهيكلية التي تعيق تمكينها.
إيناس عبد المحسن محمد، مديرة قسم المرأة والأسرة والطفل في محافظة بغداد، والحاصلة على بكالوريوس في القانون، والتي تمتلك خبرة مهنية مبلشرة في التعامل مع قضايا المرأة من خلال موقعها الوظيفي، فضلاً عن دورها في التنسيق مع الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني	بغداد	أن المجتمع الحضري يمنح المرأة مساحة للمشاركة، إلا أن هذه المساحة لا تزال محدودة ومحكومة بسقف التقاليد. أن المرأة تؤدي أدوارًا متعددة داخل الأسرة وخارجها، إلا أنها ترى أن وضعها الحالي أقل من الماضي، نتيجة ضعف تفعيل القوانين وقلة الحماية الفعلية، رغم وجود أطر قانونية ومنظمات داعمة. وتشير إلى أن المرأة تحقق نجاحًا أكبر في المجال الاقتصادي، بينما تواجه قيودًا واضحة في المجالات السياسية والقضائية، بسبب التفضيل المستمر للرجل والمعارضة المجتمعية.
السيدة ميعاد محمد / قسم المرأة في ديوان محافظة الأنبار	الانبار	ان واقع المرأة في المحافظة لاسيما في القرى ةالارياف ، واقع فيه كثير من التحديات ، اما المركز ، قد يتمعت ببيئة افضل من بيئة القرى والارياف ، لذلك نحتاج الكثير من العمل في المحافظة ، ودور القسم في دعم قضايا النساء وتعزيز حقوقهن في المجتمع. وأوضحت ممثلات القسم أن مفهوم حقوق المرأة لا يقتصر فقط على الجوانب القانونية، بل يشمل تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة وصنع القرار. كما أبدى القسم اهتماماً واضحاً بقضايا التوعية المجتمعية المتعلقة بحقوق النساء، مؤكدين أهمية نشر ثقافة المساواة والاحترام داخل الأسرة والمجتمع، والعمل على تعزيز ثقة النساء بأنفسهن وقدرتهن على المشاركة الفاعلة في مختلف المجالات.

السؤال الثاني ما هي التحديات التي تواجه النساء.

اسم الشخصية	بغداد	الرد
المستشارة في مفوضية حقوق الانسان		وتؤكد أن المرأة تمتلك القدرة على النجاح في مجالات متعددة، إلا أن هذه القدرة تصطدم بجملة من العوائق، أبرزها ال تمييز والتهميش والفساد، إضافة إلى استمرار النظرة النمطية داخل الأسرة، والتي تحمّل المرأة مسؤوليات غير متوازنة. كما تعرّف حقوق المرأة بأنها حقها في التمتع بكافة مقومات الحياة الكريمة على قدم المساواة مع الرجل، مع ضرورة إقرار حقوق خاصة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التحديات التي تواجهها، إلا أنها ترى أن تطبيق هذه الحقوق لا يزال متفاوتًا وغير متكافئ.
ايناس عبد المحسن محمد	بغداد	وتوضح أن التحديات التي تواجه النساء تشمل ضعف الحماية القانونية، وقلة فرص العمل، وضعف المشاركة السياسية، إضافة إلى ضعف برامج التدريب وعدم توفر الحوافز، ما يؤدي

		إلى محدودية تطوير القدرات. كما تؤكد أن المرأة لم تحصل على حقوقها بشكل كافٍ، سواء في المجتمع أو العمل أو الأسرة، بسبب تأثير العادات والتقاليد.
ميعاد محمد+ عضوات من قسم المرأة	الانبار	أبرز التحديات التي تواجه النساء في محافظة الأنبار، ومنها التحديات الاجتماعية المرتبطة بالعادات والتقاليد، إضافة إلى محدودية فرص العمل والتمكين الاقتصادي لبعض النساء، فضلاً عن الحاجة إلى زيادة الدعم النفسي والتوعوي للنساء المتضررات من الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

السؤال الثالث: ما هي أولويات النساء او احتياجاتهن؟

اسم الشخصية	المحافظة	الرد
المستشارة في مفوضية حقوق الانسان	بغداد	كما تعرّف حقوق المرأة بأنها حقها في التمتع بكافة مقومات الحياة الكريمة على قدم المساواة مع الرجل، مع ضرورة إقرار حقوق خاصة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة التحديات التي تواجهها، إلا أنها ترى أن تطبيق هذه الحقوق لا يزال متفاوتًا وغير متكافئ. وتشير إلى أن مجالات الصحة والتعليم والمشاركة السياسية تمثل أبرز الأولويات التي تحتاج إلى دعم، في ظل وجود فجوات واضحة في الوصول إلى هذه الحقوق. كما تؤكد أن آليات الحماية الحالية غير كافية، وأن العوائق التي تمنع النساء من المطالبة بحقوقهن تشمل الجهل والفقر وتقييد الحريات. وفيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني، ترى أنها تمارس دورًا مهمًا رغم محدودية عددها، وأن تأثيرها يعتمد على مدى قدرتها على بناء الثقة المجتمعية والتواصل الفعال مع الجمهور، بدعم من الشخصيات المؤثرة والإعلام.
ايناس عبد المحسن محمد	بغداد	وتبرز الحاجة إلى دعم التعليم والصحة، خاصة في ظل الفقر والزواج المبكر وارتفاع تكاليف العلاج، كما تشير إلى أن غياب قوانين فعالة وضعف تنفيذ القوانين الحالية يحدّ من مستوى الحماية. وتوضح أن الضغوط الاجتماعية والخوف من التبعات الوظيفية تمثل عائقًا كبيرًا أمام مطالبة النساء بحقوقهن.
ميعاد محمد+ عضوات من قسم المرأة	الانبار	أكد قسم المرأة خلال اللقاء على مجموعة من القيم الأساسية التي يعتمدها في عمله، مثل العدالة، والمساواة، واحترام الكرامة الإنسانية، وتعزيز روح التعاون والتضامن المجتمعي. كما شددوا على أهمية بناء بيئة آمنة وداعمة للنساء تضمن لهن فرصاً متكافئة وتمكنهن من ممارسة حقوقهن بصورة سليمة وفاعلة.

السؤال الرابع :كيف يمكن ان يكون التغيير وعلى عاتق من تقع مسؤولية التغيير ؟

اسم الشخصية	المحافظة	الرد
المستشارة في مفوضية حقوق الانيان	بغداد	كما تشدد على أهمية تبني خطاب معتدل ومتوازن يحترم القيم المجتمعية، وتؤكد أن التغيير لا يمكن أن يتحقق دون تضافر جهود جميع الجهات المؤثرة. وتلفت إلى وجود فروقات واضحة بين المدينة والريف، حيث تتأثر المرأة الريفية بشكل أكبر بالتقاليد التي تحد من حقوقها، في حين يبقى التغير بين الأجيال محدودًا بسبب رسوخ الموروثات. وتختتم برؤية تؤكد أن المرأة تمثل عنصر قوة في المجتمع، وأن تمكينها ينعكس إيجابًا على استقراره وتقدمه.

ايناس عبد المحسن محمد	بغداد	وفيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني، تؤكد دورها الإيجابي في نشر الوعي ودعم المرأة، خاصة من خلال مشاركتها في تنفيذ الخطط الوطنية ونشر ثقافة السلام، وترى أن الرسائل الدينية هي الأكثر تأثيرًا في المجتمع، وأن رجال الدين وشيوخ العشائر يمثلون الجهات الأكثر قدرة على إيصال هذه الرسائل، في ظل تراجع الثقة بالإعلام. وتشير إلى وجود فروقات واضحة بين المدينة والريف، واختلافات بين الأجيال في مستوى الوعي، إضافة إلى تفاوت فهم حقوق المرأة بين الرجال والنساء. وتؤكد في ختام حديثها على أهمية التمكين الاقتصادي، وتشريع القوانين، وتعزيز التوعية، مع ضرورة إشراك الرجال والشباب في دعم حقوق المرأة. وتختتم برؤية تؤكد أن المرأة هي أساس المجتمع، وأن تكامل دورها مع الرجل هو الأساس في تحقيق الاستقرار والتنمية.
قسم المرأة	الانبار	يأتي التغير عبر السياسيات العامة التي تبادر فيها الدولة الى منح النساء تشريعات وقوانين تنصفها لاسيما في مواضيع التمكين الاقتصادي وتقع أولا المسؤولية على عاتق الحكومة المحلية التي تستند على الحكومة المركزية ، لذلك نعتقد ان المؤسسات الرسمية هي أولا ينبغي لها ان تدعم حقوق وقضايا المرأة ، والمجتمع المدني والاعلام اول المؤسسات غير الرسمية التي يعول عليها في تمكين النساء

المحور الثاني : جلسات المجاميع المركزة : أُقيمت جلستا مجموعة مركزة في بغداد (واحدة اون لاين والثانية حضورية) بمشاركة بهدف مناقشة تصورات المجتمع تجاه حقوق المرأة، والتحولات التي طرأت على أدوار النساء في العراق، والتحديات المرتبطة بالحماية والتمكين والمشاركة العامة. بينما شهدت جلسات النقاش المركزة واللقاءات الفردية التي نفذتها منظمة الطيبة في محافظة الأنبار نقاشات واسعة حول واقع المرأة، والتغيرات الاجتماعية التي طرأت بعد سنوات الصراع، إضافة إلى القيم المجتمعية التي ما تزال تشكل الإطار الأساسي لفهم حقوق المرأة ودورها داخل المجتمع.علما ان المشاركون في هذه الجلسات وهم ممثلين عن منظمات مجتمع مدني، ناشطين وناشطات ومحامين ومحاميات، ممثلين عن جهات حكومية مؤسسات حقوقية

محور الموضوع	بغداد	الانبار
ما هي مكانة المرأة في المجتمع؟	ركزت النقاشات على أن قضية المرأة في العراق لم تعد محصورة بالأدوار التقليدية داخل الأسرة، بل أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بالتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدها البلد بعد عام 2003، وما رافقها من انفتاح إعلامي وتكنولوجي وتشريعي. وأشارت المداخلات إلى أن المرأة العراقية استطاعت خلال السنوات الأخيرة أن توسّع حضورها في التعليم والعمل والقطاع الحكومي والمشاركة السياسية، إلا أن هذا التقدم ما يزال يواجه تحديات مجتمعية وثقافية ومؤسساتية تحدّ من استدامته.	أشار المشاركون إلى أن المرأة في الأنبار تُنظر إليها بوصفها "عمود الأسرة" والحافظة للقيم والتماسك الاجتماعي، حيث ترتبط مكانتها بمفاهيم الاحترام، والكرامة، ودورها في التربية ودعم الأسرة. كما أكدوا أن أي خطاب يتعلق بحقوق المرأة يكون أكثر قبولاً عندما يرتبط بالقيم الدينية والاجتماعية السائدة مثل النخوة، والعدالة، وصون كرامة المرأة، بدلاً من طرحه بطريقة تصادمية مع العادات والتقاليد.
ما هي السردية السائدة	برزت في الجلسات سردية أساسية مفادها أن المجتمع ما يزال ينظر إلى المرأة من خلال أدوار نمطية ترتبط بالتعليم والصحة والرعاية الأسرية،	وأظهرت الجلسات وجود تغيرات واضحة بعد عام 2017، إذ فرضت ظروف النزوح والحرب واقعاً جديداً على النساء، دفع الكثير منهن إلى تحمل مسؤوليات

حول المرأة؟	بينما تواجه النساء رفضاً أو تحفظاً تجاه مشاركتهن في المجالات غير التقليدية، مثل العمل الأمني والسياسي وصناعة القرار. كما تم التأكيد على وجود تناقض اجتماعي واضح؛ فبالرغم من توسع حضور المرأة في المؤسسات الرسمية والحياة العامة، ما تزال بعض الخطابات المجتمعية والسياسية تعتبر هذا الحضور تهديداً لدور الرجل أو تجاوزاً للأنماط التقليدية.	إضافية داخل الأسرة والمجتمع. فقد اضطرت العديد من النساء للعمل وإعالة أسرهن بعد فقدان الأزواج أو المعيلين، فيما ارتفع إقبال الفتيات على التعليم الجامعي باعتباره وسيلة لحماية المستقبل وتحقيق الاستقرار.
هل هناك تغييرات في أحوال المرأة	وأظهرت النقاشات أن التحولات التي شهدها المجتمع العراقي أوجدت مساحة أكبر للنساء للمشاركة العامة، لكن هذه المساحة بقيت مرتبطة بعوامل متغيرة، أبرزها طبيعة النظام السياسي، تغير الحكومات، الخطاب الديني والاجتماعي، وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي. وتمت الإشارة إلى أن النساء أصبحن أكثر حضوراً في التعليم العالي وسوق العمل، غير أن هذا الحضور لم ينعكس بشكل كافٍ على مستوى التمكين الاقتصادي الحقيقي أو الوصول إلى المناصب القيادية العليا.	كما تحدث المشاركون بتأثر عن الآثار العميقة للحرب على النساء، حيث خلّفت سنوات الصراع أعداداً كبيرة من الأرامل والنساء المعيلات، إضافة إلى الضغوط النفسية والخوف وعدم الاستقرار الاجتماعي. وأشار البعض إلى أن المرأة لم تتحمل فقط أعباء فقدان الأحبة، بل واجهت أيضاً مسؤولية الحفاظ على الأسرة وسط ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية، ما جعلها أكثر قوة وصبراً رغم التحديات المستمرة.
ما هي ابرز التحديات التي تواجه النساء	كما تناول المشاركون التفاوت بين واقع المرأة في المدن والريف، حيث تعاني النساء في المناطق الريفية من ضعف الوصول إلى التعليم والخدمات وفرص العمل، إضافة إلى محدودية الوعي بالقوانين والخدمات الحكومية المتعلقة بالحماية الاجتماعية والحقوق. وتم التأكيد على أن الفجوة المعرفية والمعلوماتية تمثل أحد أبرز التحديات أمام النساء، خصوصاً فيما يتعلق بالخدمات الحكومية والقروض وبرامج الحماية والرعاية الاجتماعية.	وبيّنت النقاشات أن أبرز التحديات التي تواجه النساء تتمثل في ضعف فرص العمل، والاعتماد على الوظائف الحكومية، إضافة إلى القيود الاجتماعية المرتبطة بالعادات العشائرية، خاصة في المناطق الريفية التي ما تزال تحد من مشاركة المرأة في التعليم والعمل والحياة العامة.
هل عناك حماية للنساء	وفي محور الحماية، ركزت النقاشات على تصاعد أشكال العنف ضد النساء، بما في ذلك العنف الأسري والعنف الرقمي وخطاب الكراهية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مع الإشارة إلى ضعف الأطر القانونية والإجراءات الحمائية الحالية. كما تم التأكيد على أن تعطّل تشريع قانون مناهضة العنف الأسري، وضعف مراكز الدعم النفسي والاجتماعي، وقلة دور الإيواء، كلها مؤشرات على تراجع الاهتمام الرسمي بقضايا الحماية. واعتبر المشاركون أن حماية المرأة مسؤولية مشتركة بين الدولة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الدينية والمجتمعية والإعلامية.	وفيما يتعلق بالحماية، أوضح المشاركون أن المجتمع ينظر إلى حماية المرأة باعتبارها مسؤولية عائلية بالدرجة الأولى، تبدأ من الأسرة والعشيرة قبل اللجوء إلى القانون. ومع ذلك، برزت دعوات لتوفير مراكز دعم نفسي وقانوني تتسم بالسرية والموثوقية، إلى جانب تفعيل دور الشرطة المجتمعية لحماية النساء ودعمهن.

ما هو دور منظمات المجتمع المدني في حماية وتمكين النساء	وفيما يتعلق بالمنظمات النسوية، أظهرت النقاشات وجود تراجع في ثقة بعض فئات المجتمع تجاه هذه المنظمات، نتيجة حملات التشويه وخطابات الكراهية والربط بينها وبين أجندات خارجية أو سياسية. ومع ذلك، شدد المشاركون على أن هذه المنظمات ادت دوراً مهماً في تعزيز مشاركة النساء، ونشر الوعي، وخلق مساحات للحوار والدفاع عن الحقوق، وأنها أسهمت في تحقيق مكتسبات مهمة للمرأة العراقية، خاصة في مجالات المشاركة السياسية والتعليم والتمكين المجتمعي.	كما ناقشت الجلسات دور منظمات المجتمع المدني، حيث أشار المشاركون إلى وجود حذر تجاه بعض المنظمات، خاصة تلك التي تستخدم مصطلحات تُعد بعيدة عن ثقافة المجتمع المحلي. في المقابل
	كما برزت دعوات واضحة لتعزيز التشبيك بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية والقطاع الخاص والقيادات الدينية والمحلية، بهدف بناء خطاب أكثر توازناً وقبولاً داخل المجتمع، يقوم على الشراكة والحوار بدلاً من الصدام. وتم التأكيد على أهمية تطوير حملات إعلامية وتوعوية تستند إلى قصص نجاح ونماذج إيجابية، وتعمل على استعادة ثقة المجتمع بدور المرأة والمنظمات النسوية	تحظى المنظمات بقبول أكبر عندما تقدم خدمات ملموسة مثل التمكين الاقتصادي، والتدريب المهني، والدعم النفسي، وعندما يكون كادرها من أبناء المحافظة ويحترم خصوصية المجتمع وقيمه.
	وعلى مستوى القيم والسرديات، عكست الجلسات مجموعة من القيم المركزية، أبرزها: العدالة الاجتماعية، الشراكة بين المرأة والرجل، أهمية التمكين الاقتصادي، حق المرأة في المشاركة العامة وصنع القرار، أولوية الحماية من العنف والتمييز، ودور التعليم والتوعية في إحداث التغيير المجتمعي. كما ظهرت سردية متكررة تؤكد أن تمكين المرأة لا يتعارض مع استقرار الأسرة أو المجتمع، بل يمثل جزءاً أساسياً من التنمية والاستقرار الاجتماعي.	أكد المشاركون أن الرسائل الأكثر تأثيراً هي تلك التي تربط حقوق المرأة بالقيم الإسلامية والاجتماعية، وتُظهر أن تعليم المرأة وتمكينها يمثلان قوة للأسرة والمجتمع، وليس تهديداً لهما. كما شددوا على أهمية دور شيوخ العشائر، ورجال الدين المعتدلين، والأكاديميين في دعم هذه الرسائل وتعزيز تقبل المجتمع لها
	وخلصت الجلسات إلى أن واقع المرأة العراقية يشهد تقدماً ملموساً لكنه هش ومتذبذب، ويتأثر بالسياقات السياسية والاجتماعية والثقافية. كما أكدت على ضرورة الانتقال من الجهود الفردية والمتفرقة إلى عمل جماعي منظم، يقوم على التشبيك، والمناصرة، وتطوير السياسات، وتعزيز الخطاب المجتمعي المعتدل الداعم لحقوق المرأة ودورها في التنمية وبناء المجتمع.	وفي ختام الجلسات، ركز المشاركون على أن التمكين الاقتصادي والتعليم يمثلان الخطوة الأهم لتعزيز مكانة المرأة في الأنبار، مؤكدين أن المرأة التي تُمنح فرصة للتعليم والعمل الكريم تصبح أكثر قدرة على حماية نفسها وأسرتها والمساهمة في استقرار المجتمع بأكمله

المحور الثالث : الاستبانة لمحافظتي بغداد والانبار

القسم الأول: المعلومات العامة

السؤال 1: الجنس

بغداد	الانبار
• إناث: 97 • ذكور: 28	• ذكر: 40 • أنثى: 85
غالبية المشاركين من النساء، ما يعكس اهتمامًا أكبر من النساء بقضايا الحقوق والحماية، ويشير إلى أن النتائج تعبر بدرجة كبيرة عن التجربة النسوية المباشرة، مقابل ضعف مشاركة الرجال في النقاشات المتعلقة بحقوق المرأة.	التحليل: أظهرت النتائج مشاركة نسائية أكبر، ما يعكس اهتمام النساء بقضايا الحقوق والحماية والتعبير عن التحديات المرتبطة بواقعهن داخل المجتمع

السؤال 2: العمر

بغداد	الانبار
• 18-24:38 • 25–34: 35 • 35–44: 37 • 45–54: 12 • 55+: 3	• 18-24 سنة : 12 • 25–34سنة: 43 • 35–44سنة: 61 • 45–54سنة: 7 • 55فأكثر: 2
التحليل: تركزت العينة ضمن الفئات الشابة والمتوسطة عمرًا، وهي الفئات الأكثر تفاعلًا مع التغيير الاجتماعي ووسائل التواصل الاجتماعي، مما يعكس ميولًا أكثر انفتاحًا تجاه قضايا المرأة مقارنة بالأجيال الأكبر سنًا.	**التحليل :**تركزت أغلب المشاركات ضمن الفئات العمرية الشابة والمتوسطة، وهي الفئات الأكثر ارتباطاً بالعمل والأسرة والتفاعل مع التغيرات الاجتماعية.

السؤال 3: المحافظة

بغداد	الانبار
125	125
التحليل: جميع المشاركين من بغداد، ما يجعل النتائج مرتبطة بالسياق الحضري للعاصمة الذي يجمع بين الانفتاح الاجتماعي واستمرار بعض القيم التقليدية..	**التحليل** :جميع المشاركين من محافظة الأنبار، ما يجعل النتائج مرتبطة بشكل مباشر بالسياق الاجتماعي والثقافي للمحافظة.

السؤال 4: مكان السكن

بغداد	الانبار
• حضر: 87 • ريف: 38	• حضر: 86 • ريف: 39
التحليل: غالبية المشاركين من المناطق الحضرية، ما يفسر ارتفاع الوعي بقضايا المرأة نسبيًا، مع استمرار وجود تصورات أكثر تحفظًا لدى المشاركين من البيئات الريفية.	**التحليل :**تشير النتائج إلى تمثيل أكبر لسكان المدن، مع وجود نسبة مهمة من المناطق الريفية، ما يساعد في إظهار اختلاف التصورات بين البيئات الحضرية والعشائرية.

السؤال 5: المستوى التعليمي

بغداد	الانبار
• ابتدائي: 37 • متوسط: 31 • دبلوم: 15 • بكالوريوس: 54 • دراسات عليا: 11	• ابتدائي أو أقل: 17 • متوسط/إعدادي: 35 • دبلوم: 13 • بكالوريوس: 49 • دراسات عليا: 11
التحليل :وجود نسبة مرتفعة من حملة البكالوريوس يعكس مستوى جيدًا من الوعي والتعليم داخل العينة، مع استمرار تأثير الفروقات التعليمية على فهم قضايا المرأة وحقوقها.	**التحليل :**أغلب المشاركين من حملة الشهادات الجامعية أو التعليم المتوسط، ما يعكس مستوى جيداً من الوعي بقضايا المرأة وحقوقها..

السؤال 6: الحالة الوظيفية

بغداد	الانبار
• طالب: 37 • حكومي: 29 • خاص: 22 • عمل حر: 20 • ربة منزل: 12 • عاطل: 5	• طالب: 58 • موظف حكومي: 20 • موظف قطاع خاص: 16 • عمل حر: 13 • ربة منزل: 10 • عاطل عن العمل: 8
التحليل: العينة متنوعة مهنيًا، مع حضور واضح للطلبة والموظفين، ما يعكس مجتمعًا نشطًا اقتصاديًا وتعليميًا، ويؤثر على ارتفاع تقبل مشاركة المرأة في العمل والحياة العامة..	**التحليل :**غالبية العينة من الطلبة، ما يشير إلى حضور واضح لفئة الشباب في النقاشات المتعلقة بحقوق المرأة والتغيير المجتمعي.

القسم الثاني: التصورات حول أدوار المرأة

السؤال 7: حق المرأة في العمل خارج المنزل

بغداد	الانبار
• موافق بشدة: 71 • موافق: 33 • محايد/غير موافق: 21	• أوافق بشدة: 18 • أوافق: 88 • محايد: 17 • لا أوافق: 2
التحليل:هناك قبول واسع لحق المرأة في العمل، ما يعكس تغيرًا اجتماعيًا واضحًا باتجاه الاعتراف بأهمية الدور الاقتصادي للمرأة.	**التحليل:** أظهرت النتائج قبولاً مجتمعياً واسعاً لعمل المرأة خارج المنزل، مع تراجع واضح لمستويات الرفض.

السؤال 8: قدرة المرأة على القيادة

بغداد	الانبار
• نعم: 75 • إلى حد ما: 40 • لا: 10	• نعم: 23 • إلى حد ما: 101 • لا: 1
التحليل: الغالبية تؤمن بقدرة المرأة على تولي مناصب قيادية، لكن استمرار وجود تحفظات يعكس بقاء بعض التصورات التقليدية حول القيادة النسوية.	**التحليل:** توجد قناعة متزايدة بقدرة المرأة على القيادة، لكن ما تزال هناك بعض التحفظات المرتبطة بالعادات والأدوار التقليدية.

السؤال 9: أهمية عمل المرأة

بغداد	الانبار
• أغلبية مؤيدة	• نعم: 89 • إلى حد ما: 23 • لا: 13
التحليل :ينظر المجتمع بشكل متزايد إلى عمل المرأة كعنصر مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع استمرار بعض التحفظات المرتبطة بالأدوار الأسرية التقليدية.	**التحليل :**ترى غالبية المشاركين أن مشاركة المرأة الاقتصادية تسهم في تطور المجتمع وتحسين الوضع الأسري.

السؤال 10: المساواة في اتخاذ القرار داخل الأسرة

بغداد	الانبار
• نعم: 58 • أحيانًا: 49 • لا: 18	• نعم: 20 • أحياناً: 99 • لا: 6
التحليل :هناك تحسن نسبي في مشاركة المرأة باتخاذ القرار داخل الأسرة، لكن المساواة ما تزال غير مستقرة وتعتمد على طبيعة الأسرة وخلفيتها الاجتماعية.	**التحليل** :تشير النتائج إلى أن مشاركة المرأة في القرارات الأسرية ما تزال محدودة أو مرتبطة بظروف معينة داخل الأسرة.

القسم الثالث: حماية المرأة

السؤال 11: هل تواجه النساء تحديات خاصة؟

بغداد	الانبار
• نعم: 74 • إلى حد ما: 41 • لا: 10	• نعم: 51 • إلى حد ما: 69 • لا: 1
التحليل :يوجد اعتراف واضح بأن النساء يواجهن تحديات مرتبطة بالنوع الاجتماعي، ما يعكس ارتفاع مستوى الوعي بالمشكلات التي تواجه المرأة.	**التحليل :**أكدت الأغلبية وجود تحديات تواجه النساء، ما يعكس إدراكاً مجتمعياً للمشكلات المرتبطة بالنوع الاجتماعي.

السؤال 12: أبرز التحديات التي تواجه النساء

بغداد	الانبار
• القيود الاجتماعية: 35 • ضعف المشاركة بصنع القرار: 26 • العنف الأسري: 25 • قلة فرص العمل: 20 • ضعف الوعي بالحقوق: 17	• قلة فرص العمل: 43 • القيود الاجتماعية: 29 • ضعف المشاركة في صنع القرار: 25 • العنف الأسري: 16 • نقص الوعي بالحقوق: 9 • أخرى: 3
التحليل: تُعتبر القيود الاجتماعية والعنف وضعف المشاركة أبرز التحديات، ما يدل على أن المشكلة مجتمعية وثقافية بقدر ما هي قانونية أو اقتصادية.	**التحليل :**تصدرت التحديات الاقتصادية والاجتماعية قائمة المشكلات، خاصة ما يتعلق بفرص العمل والقيود العشائرية والاجتماعية.

السؤال 13: دعم المجتمع لحماية المرأة

بغداد	الانبار
• نعم: 54 • إلى حد ما: 53 • لا: 18	• نعم: 19 • إلى حد ما: 99 • لا: 7
التحليل :يوجد شعور بأن المجتمع يدعم حماية المرأة، لكن هذا الدعم ما يزال غير كافٍ أو غير واضح التأثير على أرض الواقع.	**التحليل** :ترى الأغلبية أن دعم المجتمع لحماية المرأة ما يزال جزئياً وغير كافٍ بالشكل المطلوب.

السؤال 14: من المسؤول عن حماية المرأة؟

بغداد	الانبار
• الجميع: 42 • الحكومة: 41 • العائلة: 33 • جهات أخرى: نسب أقل	• الحكومة: 65 • المجتمع المحلي: 39 • منظمات المجتمع المدني: 8 • الجميع: 7 • العائلة: 6
التحليل :المشاركون يرون أن حماية المرأة مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع والأسرة، مع تركيز واضح على دور الحكومة.	**التحليل :**ينظر المشاركون إلى الحكومة باعتبارها الجهة الأساسية المسؤولة عن حماية المرأة، مع أهمية دور المجتمع المحلي أيضاً.

القسم الرابع: منظمات المجتمع المدني

السؤال 15: المعرفة بمنظمات دعم المرأة

بغداد	الانبار
• نعم: 95 • لا: 30	• نعم: 80 • لا: 45
التحليل :هناك حضور جيد لمنظمات حقوق المرأة في الوعي العام، لكن ما يزال جزء من المجتمع غير مطلع على دورها أو طبيعة عملها.	**التحليل** :هناك معرفة جيدة نسبياً بوجود منظمات تعمل في مجال دعم المرأة داخل المحافظة.

السؤال 16: الثقة بمنظمات المجتمع المدني

بغداد	الانبار
• متوسطة: 57 • عالية: 32 • ضعيفة: 22 • لا توجد ثقة: 14	• ثقة عالية: 19 • ثقة متوسطة: 95 • ثقة ضعيفة: 11 • لا أثق بها: 3
التحليل :الثقة بمنظمات المجتمع المدني متوسطة عمومًا، ما يشير إلى حاجة هذه المنظمات لتعزيز حضورها وتأثيرها المجتمعي.	**التحليل** :الثقة بالمنظمات موجودة لكنها متوسطة، ما يشير إلى الحاجة لبناء تواصل أكبر مع المجتمع المحلي.

السؤال 17: دور المنظمات في حماية المرأة

بغداد	الانبار
• نعم: 49 • إلى حد ما: 65 • لا: 11	• نعم: 39 • إلى حد ما: 79 • لا: 7
التحليل :المجتمع يعترف بدور المنظمات في حماية المرأة، لكنه يرى أن هذا الدور ما يزال محدودًا أو يحتاج إلى تطوير أكبر.	**التحليل :**يرى أغلب المشاركين أن للمنظمات دوراً مهماً، لكن تأثيرها ما يزال محدوداً نسبياً.

القسم الخامس: قنوات التواصل والتأثير

السؤال18 أكثر مصدر موثوق للمعلومات الاجتماعية

بغداد	الانبار
• وسائل الإعلام: 38 • رجال الدين: 34 • القادة المحليون: 22 • العائلة والأصدقاء: 13 • منظمات ومدارس وسوشل ميديا: 6	• وسائل الإعلام: 48 • منظمات المجتمع المدني: 31 • رجال الدين: 23 • المعلمون: 9 • القادة المحليون: 7

	• وسائل التواصل الاجتماعي: 4 • العائلة والأصدقاء: 3
التحليل: ما تزال المصادر التقليدية مثل الإعلام ورجال الدين تلعب دورًا مهمًا في تشكيل الرأي العام، رغم الانتشار الواسع للفضاء الرقمي.	**التحليل :**احتلت وسائل الإعلام المرتبة الأولى كمصدر للمعلومات، مع استمرار تأثير رجال الدين ومنظمات المجتمع المدني.

السؤال 19: الوسيلة الأكثر تأثيرًا بالتوعية

بغداد	الانبار
• وسائل التواصل الاجتماعي: 91 • المدارس والجامعات: 17 • التلفزيون والإذاعة: 10 • جهات أخرى: نسب قليلة	• منظمات المجتمع المدني 74 : • وسائل التواصل الاجتماعي: 15 • المدارس والجامعات: 13 • التلفزيون أو الإذاعة: 12 • اللقاءات المجتمعية: 6 • القادة المحليون أو الدينيون: 5
التحليل: وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت الأداة الأكثر تأثيرًا في نشر الوعي، ما يعكس تحولًا واضحًا في طرق التأثير داخل المجتمع..	**التحليل** :أظهرت النتائج ثقة واضحة بقدرة منظمات المجتمع المدني على إيصال الرسائل التوعوية داخل المجتمع.

السؤال 20: دور التوعية المجتمعية في تحسين حماية المرأة

بغداد	الانبار
• نعم: 76 • إلى حد كبير: 45 • لا: 4	• نعم: 27 • إلى حد كبير: 93 • لا: 5
التحليل: هناك إجماع شبه كامل على أن التوعية عنصر أساسي لتحسين حماية المرأة وتقليل العنف والتمييز.	**التحليل :**أكدت الأغلبية أن التوعية المجتمعية تمثل أداة أساسية لتحسين واقع المرأة وتعزيز حمايتها.

السؤال 21: أبرز حق غير متحقق للمرأة.

بغداد	الانبار
• العمل: 50 • التعليم: 25 • المشاركة السياسية: 16 • اختيار الزوج: 15 • الرعاية الصحية: 11 • الإرث: 8	• اختيار الزوج المناسب: 36 • العمل: 27 • المشاركة السياسية: 23 • التعليم: 17 • العناية الصحية: 11 • الإرث: 11

التحليل: يُنظر إلى الحق في العمل كأكثر الحقوق غير المتحققة فعليًا، رغم الاعتراف النظري به، ما يعكس فجوة بين القبول المجتمعي والتطبيق الواقعي.	**التحليل**: توضح النتائج أن الحقوق المرتبطة بالقرار الشخصي والاستقلالية ما تزال من أكثر القضايا التي تواجه النساء في المجتمع..

القسم السابع:-تحليل الأسئلة المفتوحة في الاستبيان. اظهرت تنوعًا واضحًا في توصيف التحديات التي تواجه النساء، لكنها في الوقت نفسه كشفت عن وجود سرديات وقيم مشتركة تتكرر بشكل لافت بين مختلف الفئات المشاركة. وقد عكست هذه الإجابات إدراكًا متزايدًا بأن قضايا المرأة لا ترتبط فقط بالجانب القانوني أو الاقتصادي، بل تتداخل مع البنية الاجتماعية والثقافية وطبيعة العلاقات داخل المجتمع.

الموضوع	بغداد	الانبار
التحديات التي تواجه المرأة	تركزت الإجابات حول مجموعة من التحديات الأساسية التي تواجه النساء في المجتمع البغدادي، وكان أبرزها: • التحرش والعنف بأشكاله المختلفة، سواء داخل الأسرة أو في الفضاء العام أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي . • التمييز بين الرجل والمرأة في فرص العمل والمشاركة واتخاذ القرار . • النظرة الدونية للمرأة وحصر دورها ضمن الأدوار التقليدية المرتبطة بالأسرة والرعاية . • منع بعض النساء أو الفتيات من إكمال التعليم أو تقييد اختياراتهن الدراسية والمهنية . • حجب بعض الحقوق المتعلقة بالعمل أو الإرث أو حرية الاختيار . • ضعف الحماية القانونية والاجتماعية للنساء المعرضات للعنف أو التهديد . • الخوف من كلام المجتمع والضغط الاجتماعي المرتبط بصورة المرأة وسلوكها . • ضعف الوعي المجتمعي بحقوق المرأة والقوانين المتعلقة بحمايتها . • خطاب الكراهية والتنمر الإلكتروني ضد النساء الناشطات أو العاملات في المجال العام .	• ضعف الوعي المجتمعي بحقوق المرأة . • العادات والتقاليد والطابع العشائري . • قلة فرص العمل . • ضعف الدعم الحكومي والاجتماعي . • ضعف المشاركة في صنع القرار . • ضعف القوانين المتعلقة بحماية المرأة .
ثانيًا: ما الذي يمكن أن يساعد في تعزيز حماية المرأة؟	ركزت الإجابات على مجموعة من الوسائل التي اعتبرها المشاركون ضرورية لتعزيز حماية المرأة، وأبرزها: • تشريع وتفعيل قوانين واضحة لحماية المرأة من العنف والتمييز . • تفعيل دور القضاء والمؤسسات الأمنية في التعامل مع قضايا العنف والتحرش . • نشر التوعية المجتمعية حول حقوق المرأة وواجبات المجتمع تجاهها .	

	• إدخال مفاهيم احترام المرأة والمساواة ضمن المناهج التعليمية . • تعزيز دور الإعلام الإيجابي في تغيير الصورة النمطية عن المرأة . • دعم النساء اقتصاديًا وتوفير فرص عمل آمنة ومستقرة . • توفير مراكز دعم نفسي واجتماعي وقانوني للنساء . • تعزيز دور الأسرة في التربية القائمة على الاحترام وعدم التمييز . • مواجهة خطاب الكراهية والعنف الإلكتروني عبر القوانين والرقابة والتوعية .	
ثالثًا: مقترحات تعزيز دور المرأة وحمايتها	• إصدار قوانين أكثر وضوحًا وصرامة لحماية المرأة من العنف والتحرش والتمييز . • تفعيل تطبيق القوانين الموجودة وضمان وصول النساء إلى العدالة . • إطلاق حملات توعية مجتمعية مستمرة عبر الإعلام والمدارس والجامعات ووسائل التواصل الاجتماعي . • تعزيز دور المرأة اقتصاديًا عبر التدريب والتوظيف ودعم المشاريع الصغيرة . • إشراك الرجال والشباب في برامج التوعية المتعلقة بحقوق المرأة . • توفير بيئة آمنة للنساء في أماكن العمل والتعليم . • دعم منظمات المجتمع المدني وتعزيز ثقة المجتمع بها . • مكافحة خطاب الكراهية والتنمر الإلكتروني ضد النساء . • التركيز على المرأة في المناطق الريفية والفئات الأكثر هشاشة . • إبراز نماذج نسائية ناجحة في الإعلام والمجتمع لتعزيز الصورة الإيجابية للمرأة .	• التوعية المجتمعية . • دعم المرأة اقتصادياً واجتماعياً . • توفير فرص عمل ومشاريع صغيرة . • تمكين المرأة في مواقع صنع القرار . • تشريع وتفعيل قوانين حماية المرأة . • تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في التوعية والمناصرة .

القسم الثامن:

<u>اولاً: تحليل لأبرز التحديات في بغداد والانبار</u>

1. عكس هذه الإجابات سردية مركزية مفادها أن المرأة ما تزال تواجه صراعًا بين الرغبة بالمشاركة الفاعلة في المجتمع وبين القيود الاجتماعية والثقافية التي تحد من هذا الدور. كما تظهر الإجابات أن التحديات ليست فردية أو معزولة، بل هي مرتبطة بمنظومة اجتماعية متكاملة تشمل الأسرة، والمؤسسات، والإعلام، والخطاب المجتمعي العام.

2. برزت أيضًا قيمة "العدالة" بشكل واضح في إجابات المشاركين، حيث تم التعبير عن الحاجة إلى مساواة حقيقية في الفرص والحقوق، وليس فقط الاعتراف النظري بها. كما ظهرت قيمة "الكرامة الإنسانية" من خلال التركيز على رفض العنف والتحرش والإهانة المجتمعية للمرأة.
3. وفي جانب آخر، عكست الإجابات استمرار تأثير السرديات التقليدية التي تنظر إلى المرأة باعتبارها أقل قدرة أو أقل أهلية في بعض المجالات، وهي سرديات يرى المشاركون أنها ما تزال تؤثر على فرص النساء في التعليم والعمل والقيادة.

ثانيا: تحليل ما الذي يساعد تعزيز حماية المرأة

1. تعكس هذه الإجابات وجود قناعة عامة بأن حماية المرأة لا يمكن أن تتحقق من خلال القانون وحده، بل تحتاج إلى تغيير مجتمعي وثقافي متكامل. وقد تكررت سردية "الشراكة المجتمعية" بشكل واضح، حيث اعتبر المشاركون أن الدولة والأسرة والمدرسة والإعلام ومنظمات المجتمع المدني جميعها تتحمل مسؤولية مشتركة في الحماية.
2. كما برزت قيمة "الأمان" كقيمة أساسية، إذ ربط المشاركون بين حماية المرأة وبين قدرتها على التعليم والعمل والمشاركة العامة دون خوف من العنف أو التمييز. كذلك ظهرت قيمة "الوعي" بوصفها مدخلًا رئيسيًا للتغيير، حيث اعتبر كثير من المشاركين أن جزءًا كبيرًا من المشكلة يعود إلى الجهل بالحقوق أو استمرار بعض المفاهيم التقليدية.

ثالثاً:- تحليل المقترحات

عكست المقترحات المطروحة :-

1. تحولًا تدريجيًا في الوعي المجتمعي تجاه دور المرأة، حيث لم يعد النقاش مقتصرًا على "حقوق أساسية"، بل أصبح يشمل قضايا المشاركة والتمكين والحماية والعدالة الاجتماعية. وقد ظهرت في الإجابات سردية واضحة تعتبر أن تمكين المرأة ليس تهديدًا للأسرة أو المجتمع، بل عنصرًا أساسيًا في التنمية والاستقرار.
2. كما برزت قيمة "المشاركة" بشكل متكرر، من خلال الدعوة إلى إشراك المرأة في صنع القرار والعمل والحياة العامة، إلى جانب قيمة "الحماية" التي ارتبطت بضرورة وجود بيئة قانونية واجتماعية أكثر أمانًا للنساء.
3. وفي الوقت نفسه، أظهرت الإجابات أن المجتمع ما يزال يعيش حالة توازن حساسة بين القيم التقليدية والتحولات الحديثة؛ فبينما يوجد دعم متزايد لحقوق المرأة، ما تزال بعض الممارسات والخطابات التقليدية تحد من هذا الدعم عمليًا.
4. تكشف الأسئلة المفتوحة أن المجتمع البغدادي يمتلك وعيًا متزايدًا بالتحديات التي تواجه النساء، وبأهمية تعزيز الحماية والتمكين، إلا أن هذا الوعي ما يزال يصطدم بعوائق اجتماعية وثقافية وقانونية. وقد أظهرت الإجابات أن المشاركين ينظرون إلى التغيير باعتباره عملية مشتركة تتطلب إصلاحًا قانونيًا، وتوعية مجتمعية، وتعزيزًا لدور المؤسسات، إلى جانب تغيير الصورة النمطية عن المرأة داخل المجتمع.
5. كما تعكس الإجابات وجود تحوّل تدريجي في السرديات المجتمعية، من النظر إلى المرأة باعتبارها محصورة بالأدوار التقليدية، إلى الاعتراف بكونها شريكًا أساسيًا في التنمية وصنع القرار وبناء المجتمع

6. أظهرت نتائج الاستبيان وجود تقبل متزايد لحقوق المرأة في مجالات العمل والتعليم والمشاركة المجتمعية، إلا أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والعشائرية ما تزال تؤثر بشكل واضح على واقع النساء في الأنبار. كما أكدت النتائج أهمية التوعية المجتمعية والتمكين الاقتصادي وتعزيز دور المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في دعم المرأة وحمايتها.

الاستنتاج العام

تعكس نتائج الاستبيان أن المجتمع البغدادي يعيش مرحلة انتقالية في نظرته إلى حقوق المرأة، حيث يوجد قبول متزايد لمشاركة النساء في العمل والتعليم والحياة العامة، مع اعتراف واضح بالتحديات التي تواجههن، خاصة القيود الاجتماعية والعنف وضعف فرص المشاركة. وفي المقابل، ما تزال بعض القيم التقليدية تؤثر على المواقف المجتمعية، خصوصًا فيما يتعلق بالأدوار غير النمطية والقيادة وصنع القرار. كما أظهرت النتائج أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت الأداة الأكثر تأثيرًا في نشر الوعي، بينما ما تزال الثقة مرتبطة بالمصادر التقليدية مثل الإعلام ورجال الدين. وبينت الدراسة أيضًا أن المجتمع ينظر إلى حماية المرأة باعتبارها مسؤولية مشتركة بين الدولة والأسرة والمجتمع، مع وجود حاجة واضحة لتعزيز دور المؤسسات القانونية ومنظمات المجتمع المدني وزيادة الثقة بها.

بشكل عام، تشير النتائج إلى وجود تحوّل اجتماعي تدريجي نحو دعم حقوق المرأة، لكنه ما يزال يواجه تحديات ثقافية ومؤسساتية تتطلب استمرار جهود التوعية، وتعزيز الحماية القانونية، وتوسيع المشاركة المجتمعية الداعمة لتمكين المرأة.

القسم التاسع : تحليل آراء ومواقف المشاركين تجاه السرديات المقترحة في بغداد والأنبار

خلال جلسات النقاش، تم عرض مجموعة من السرديات المصممة لتعزيز فهم الجمهور لدور منظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني في العراق، وتسليط الضوء على مساهمتها في دعم العدالة الاجتماعية وحماية الأسر وتعزيز المشاركة المجتمعية. وقد صُممت هذه السرديات بما يتناسب مع الفئات العمرية المختلفة، حيث استهدفت بعضها فئة الشباب من خلال التركيز على قيم التغيير والنزاهة والمواطنة الفاعلة، بينما خُصصت سرديات أخرى للفئات الأكبر سناً من خلال ربط العمل المدني بالقيم المجتمعية الراسخة مثل التكافل الاجتماعي و"الفزعة" والدور المعنوي الذي يؤديه كبار السن داخل المجتمع.

تمت قراءة السرديات على المشاركين ومناقشتها بشكل تفصيلي، مع التركيز على مدى وضوح الرسائل، ومستوى تقبلها، والمشاعر والانطباعات التي تثيرها، إضافة إلى مدى قدرتها على تعزيز الثقة بمنظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني. كما أُتيح للمشاركين التعبير عن آرائهم بحرية، سواء من خلال تأييد السرديات أو إبداء التحفظات والانتقادات المتعلقة بالمحتوى أو اللغة المستخدمة أو الرسائل الضمنية التي تحملها.

يعرض هذا القسم أبرز ردود الفعل التي أبداها المشاركون في بغداد والأنبار تجاه كل سردية، مع توضيح نقاط التأييد والتحفظ، وأهم المناقشات التي برزت خلال الجلسات

- **الفئات الشبابية**

السردية:

"دائماً هناك نساء شجاعات يقُدن فكرة أو هدف لإحداث تغيير. هل فكرت كيف يمكن أن يتحقق التغيير حتى نحقق الأفضل؟ هذا هو عمل النساء المدافعات عن الحقوق".

محافظة بغداد

المؤيدون:

- **رأى عدد من المشاركين أن السردية إيجابية وتُظهر دور النساء في إحداث التغيير المجتمعي .**
- **اعتبر البعض أن وصف النساء بالشجاعات يعكس واقع عمل المدافعات عن الحقوق في مواجهة التحديات .**
- **أشار مشاركون إلى أن الرسالة تلهم الشباب للمشاركة في العمل المدني ودعم المبادرات المجتمعية .**

المعارضون أو المتحفظون:

- **اعتبر بعض المشاركين أن مصطلح "المدافعات عن الحقوق" قد يبدو عاماً وغير واضح بالنسبة للجمهور إضافة الى عدم تقبل بعض من المجتمعات لهذا المصطلح لانه يدعو الى التحرر ونسف العادات والتقاليد**
- **رأى آخرون أن السردية تركز على النساء فقط دون توضيح دور الرجال أو المجتمع ككل في عملية التغيير .**
- **أبدى بعض الشباب تحفظاً على اللغة التي بدت لهم أقرب إلى الخطاب التوعوي منها إلى الواقع اليومي .**

محافظة الأنبار

المؤيدون:

- **رحب بعض المشاركين بفكرة إبراز النماذج النسائية الإيجابية ودورها في خدمة المجتمع .**
- **اعتبروا أن التركيز على الشجاعة والعمل من أجل الآخرين ينسجم مع القيم الاجتماعية المحلية .**

المعارضون أو المتحفظون:

- **أبدى بعض المشاركين تحفظاً تجاه مصطلحات حقوقية اعتبروها غير مألوفة أو مرتبطة بخطابات خارج المجتمع المحلي .**
- **رأى البعض أن السردية تحتاج إلى أمثلة عملية من الواقع العراقي لتكون أكثر إقناعاً .**

مناقشات رئيسية:

- **دار نقاش حول ما إذا كان التغيير يقوده أفراد أم يحتاج إلى جهود مجتمعية ومؤسساتية أوسع والتشبيك مع المؤسسات الحكومية**
- **ركز المشاركون على أهمية ربط الرسالة بقصص نجاح محلية قريبة من الجمهورلتكون اكثر واقعية**

❖ **الفئات الشبابية**

السردية:

"لأننا شباب عراقيين نتطلع إلى النزاهة والعدالة الاجتماعية فهو خيارنا ومن واجبنا حماية المنظمات التي تعمل على حقوق المرأة لأنها الجسر الذي يربط المواطن بالمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني".

محافظة بغداد

المؤيدون:

- **وجد المشاركون أن الربط بين النزاهة والعدالة الاجتماعية وبين دور المنظمات المدنية مقنع ومهم .**
- **رأى بعض الشباب أن المنظمات يمكن أن تلعب دوراً في إيصال أصوات المواطنين إلى الجهات الرسمية .**

المعارضون أو المتحفظون:

- **اعترض بعض المشاركين على عبارة "من واجبنا حماية المنظمات"، معتبرين أن الحماية مسؤولية الدولة والقانون .**
- **شكك بعض المشاركين في مدى استقلالية بعض المنظمات أو تأثيرها الفعلي على الواقع .**

محافظة الأنبار

المؤيدون:

- **أيد بعض المشاركين فكرة وجود جهة تساعد المواطنين في إيصال مطالبهم ومشاكلهم .**
- **رأوا أن دعم المؤسسات المجتمعية قد يسهم في تعزيز الاستقرار والتنمية .**

المعارضون أو المتحفظون:

- **أبدى بعض المشاركين حذراً تجاه المنظمات بسبب نقص المعرفة بأدوارها وآليات عملها .**
- **رأى البعض أن السردية تحتاج إلى توضيح الفوائد الملموسة التي تقدمها هذه المنظمات للمجتمع .**

مناقشات رئيسية:

- **تركز النقاش حول مستوى الثقة بمنظمات المجتمع المدني .**
- **ظهر اختلاف في الآراء بشأن مفهوم "حماية المنظمات" وما إذا كان المقصود دعمها مجتمعياً أم توفير الحماية القانونية لها .**

❖ **الفئات الأكبر سناً**

السردية:

"لطالما حلمتم بمجتمع أكثر أمناً ونزاهة. تحقيق هذه الأحلام ممكن ولكن ليس بالدعاء وحده بل من خلال العمل المدني الذي يمد الجسور بين الناس ويضمن النزاهة وحماية المجتمع. منظمات المجتمع المدني ليست غريبة عنكم بل هي أنتم. هي نفس الفزعة. أنتم اليوم لستم بحاجة للقوة الجسدية، قوتكم هي صوتكم، صوتكم الذي لا يزال محترماً".

محافظة بغداد

المؤيدون:

- **لاقت الإشارة إلى "الفزعة" قبولاً لأنها تربط العمل المدني بقيم اجتماعية مألوفةو واضحة الفهم**
- **رأى المشاركون أن السردية تمنح كبار السن دوراً مهماً في المجتمع من خلال خبرتهم وصوتهم .**

المعارضون أو المتحفظون:

- **تحفظ بعض المشاركين على عبارة "ليس بالدعاء وحده"، معتبرين أنها قد تُفهم بشكل سلبي تجاه المعتقدات الدينية .**
- **رأى البعض أن الرسالة طويلة وتحتوي على عدة أفكار تحتاج إلى تبسيط .**

محافظة الأنبار

المؤيدون:

- **تفاعل المشاركون إيجابياً مع مفهومي الاحترام المجتمعي ودور كبار السن في حل المشكلات .**
- **وجدوا أن تشبيه العمل المدني بـ"الفزعة" يجعل الفكرة أقرب إلى الثقافة المحلية ومقبولة بكل كبير لان الكلمة تدل على الهمةوهذا ما يشتهر به العراقيين من غيرة في الأفعال**

المعارضون أو المتحفظون:

- **رأى بعض المشاركين أن مصطلح "العمل المدني" يحتاج إلى شرح أو أمثلة أوضح .**
- **اعتبر البعض أن الرسالة ستكون أقوى إذا ركزت على النتائج العملية المباشرة .**

مناقشات رئيسية:

- **ناقش المشاركون العلاقة بين القيم التقليدية والعمل المدني الحديث .**

- **برز اتفاق واسع على أهمية الاستفادة من مكانة كبار السن وخبرتهم لخدمة المجتمع .**

❖ **الفئات الأكبر سناً**

السردية:

"يداً بيد مع المواطنين، تقوم منظمات حقوق المرأة في العراق بحماية العائلات والمجتمعات وتتصدى للتحديات التي تواجه المجتمع. هو شرف للعراقيين، كل العراقيين، أن يقوموا بدعم هذه الرسالة التي تؤديها منظمات حقوق المرأة".

محافظة بغداد

المؤيدون:

- **رأى بعض المشاركين أن ربط حقوق المرأة بحماية الأسرة والمجتمع يجعل الرسالة أكثر قبولاً .**
- **اعتبروا أن إبراز الفائدة المجتمعية للمنظمات يساعد في تعزيز الثقة بها .**

المعارضون أو المتحفظون:

- **شكك بعض المشاركين في مدى ارتباط جميع أنشطة منظمات حقوق المرأة بحماية الأسرة بشكل مباشر. حيث ذكرو ان هنالك منظمات ساعدت في هدم الاسر وانحرافها عن العادات والتقاليد المجتمعية**
- **رأى البعض أن عبارة "شرف للعراقيين" قد تبدو مبالغاً فيها وهي غير مقبولة**

محافظة الأنبار

المؤيدون:

- **أبدى المشاركون تقبلاً أكبر عندما جرى التركيز على الأسرة والمجتمع بدلاً من الحقوق بصيغتها المجردة .**
- **اعتبروا أن دعم العائلات ومواجهة المشكلات الاجتماعية أهداف تحظى بإجماع واسع .**

المعارضون أو المتحفظون:

- **أبدى بعض المشاركين تحفظاً تجاه تسمية "منظمات حقوق المرأة" بسبب تصورات مسبقة أو نقص المعرفة بطبيعة عملها .**
- **رأى البعض أن السردية تحتاج إلى أمثلة ملموسة حول الإنجازات والنتائج .**

مناقشات رئيسية:

- **دار نقاش حول كيفية بناء الثقة بين المجتمع والمنظمات .**
- **أكد المشاركون أن عرض قصص نجاح محلية وإنجازات ملموسة سيزيد من قبول الرسالة وتأثيرها .**

خلاصة عامة للجلسات

- **بغداد :أظهر المشاركون تقبلاً أكبر للمفاهيم الحقوقية والمدنية، لكنهم ركزوا على أهمية الوضوح وتجنب العبارات التي قد تبدو توجيهية أو مبالغاً فيها .**
- **الأنبار :كان القبول أعلى عندما تم ربط الرسائل بقيم الأسرة والتكافل الاجتماعي و"الفزعة"، مع وجود حاجة أكبر لتوضيح دور منظمات المجتمع المدني وتقديم أمثلة واقعية على أثرها .**
- **في كلتا المحافظتين، برزت الثقة والمصداقية كعاملين أساسيين في قبول السرديات، مع مطالبة متكررة بإبراز قصص نجاح وإنجازات ملموسة بدلاً من الاكتفاء بالشعارات العامة**

قائمة المراجع

أولاً: الكتب والبحوث والدوريات العلمية

1. **أحمد، علياء. "النسوية التقاطعية: معناها، تطبيقاتها، نقدها وإمكان استخدامها في السياق السوري". العدد السادس عشر، تموز/يوليو 2020، ص188.**
2. **الزويني، بشرى. "تمكين المرأة العراقية والسياسات الوطنية بعد عام 2003: واقع وتقييم". مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ملحق العدد 68، 2022، ص160-194.**
3. **الزويني، بشرى. "المرأة والرجل من منظور الشريعة الإسلامية والموروث الثقافي: إشكالية العلاقة والدور". ضمن وقائع المؤتمر العلمي (نحو استراتيجية وطنية لتنمية المرأة العراقية على وفق المنهج الإسلامي والثوابت الوطنية والاجتماعية)، بغداد، 8-9 أيار 2024.**
4. **خليفي، حفيظة، وعيساوة، نبيلة. "قراءة في واقع الاتجاهات الفكرية للنظرية النسوية". مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد 2 مكرر (ج2)، 2019، ص131.**
5. **خليل نامق، بسمة، وثجيل، عادل عبد الحمزة. "النسوية بين الليبرالية والمعيارية في العلاقات الدولية". مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 37، العدد 4، كانون الأول 2024، ص198-218.**
6. **رافع، علياه رضا. "النظرية النسوية ما بعد الحداثة واستشراف المستقبل". المجلة الدولية لدراسات المرأة والطفل، جامعة عين شمس، المجلد 2، العدد 1، كانون الثاني 2022، ص20-38.**

7. لعواس، ريمة. "انعكاسات النظرية النسوية الغربية في كتابات الناقدة العربية نوال السعداوي أنموذجاً". دراسات معاصرة، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، العدد 1 (خاص)، نيسان 2020، ص135-136.

8. محمود، هدى هادي. "المرأة ومؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام 2003". مجلة السياسة الدولية، العدد 63، 2015، ص311-327.

9. نمر، سهام كاظم، والبدري، سميرة موسى، وعبد، جميلة رحيم. "العنف الأسري وعلاقته ببعض المتغيرات لدى المرأة العراقية". مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد 20، العدد 2، 2009.

10. هلال، إياد. "قوانين الانتخابات في العراق وتأثيرها في تعزيز مشاركة المرأة السياسية". مجلة جامعة البيان للدراسات والبحوث القانونية، المجلد 3، العدد 1.

11. صالح، بشرى حسين، وجلال، محمد منذر. "إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في قرار مجلس الأمن رقم 1325 وانعكاساته على رسم السياسات العامة في العراق". مجلة العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العددان 1 و2، 2018، ص309-326.

12. الصبيحي، بكر خضر جاسم. "التسرب المدرسي في المجتمع المأزوم: واقع مفقود ومستقبل موعود (دراسة ميدانية في مدينة الفلوجة)". مركز البيان للدراسات والبحوث.

ثانياً: القوانين والتشريعات والوثائق الرسمية

1. دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

2. قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969.

3. قانون مفوضية حقوق الإنسان رقم (53) لسنة 2008.

4. قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015.

5. قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (31) لسنة 2019.

6. قانون هيئة الحماية الاجتماعية رقم (11) لسنة 2014.

7. قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (38) لسنة 2013.

8. قانون حماية الناجيات الإيزيديات رقم (8) لسنة 2021.

9. قانون التعديل الثاني لقانون استبدال أعضاء مجلس النواب رقم (15) لسنة 2023.

10. قانون رقم (23) لسنة 2019 الخاص بانضمام العراق إلى اتفاقية حماية الأمومة.

11. قانون رقم (9) لسنة 2020.

12. الوقائع العراقية، الأعداد: 4019، 4103، 4316، 4383، 4559، 4569، 4603، 4621، 4730.

ثالثاً: التقارير والدراسات الصادرة عن المنظمات والمؤسسات

1. "ما من ملاذ: العنف ضد النساء في الصراع الدائر بالعراق". تقرير صادر عن منظمة.Ceasefire

2. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. "دور الأحزاب السياسية في مشاركة المرأة وتمثيلها."
3. الاستراتيجية الوطنية العراقية للتربية والتعليم 2021-2031.
4. إحصائيات مديرية الحماية من العنف الأسري.

رابعاً: المقالات الإلكترونية

1. كمال، رانيا. "اتجاهات فكرية في النظرية النسوية."
2. سميث، يوكه. ترجمة: رحاب منى شاكر. "النسوية والاشتراكية: على الاشتراكيين أن يكونوا ممتنين لوجود النسويات."
3. شناوة، عبدالله عطبة. "لمحة تاريخية عن ترييف المدن العراقية."
4. عبداللطيف، عبدالله. "غشاء البكارة ومفهوم الشرف."
5. "لماذا يفضل الناس إنجاب الذكور وهل الذكر أفضل؟"

خامساً: المواد الإعلامية والمرئية

1. تقارير تلفزيونية ومقاطع فيديو حول العنف ضد المرأة ومدافن النساء وما يعرف بـ"تلال المخطئات."
2. مقابلات وتقارير تلفزيونية حول نجاح المرأة العراقية في القطاع الخاص.
3. مقاطع منشورة على مواقع التواصل الاجتماعي تتناول خطاب الكراهية والعنف القائم على النوع الاجتماعي.
4. فيلم "أريد حلاً" (1975)، بطولة فاتن حمامة ورشدي أباظة.

سادساً: الملاحق

1. ملحق رقم (1): نماذج من خطاب الكراهية ضد النساء على وسائل التواصل الاجتماعي.
2. ملحق رقم (2): وثائق ومستندات داعمة.
3. ملحق رقم (3): جداول الفجوة بين النساء والرجال في المناصب التنفيذية وفق بيانات وزارة التخطيط.

انتهى